جامعة أحمد دراية أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

تخصص:اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان

دور الرقابة الشرعية في تحسين أداء البنوك الإسلامية
دراسة حالة بنك السلام الجزائر

من إعداد الطالبتين:

- بن الصالح وفاء
- حفيدي سامية

إشراف الأستاذ:

✓ مجاهد سيد أحمد

الموسم الجامعي

2020/2019

شكر وعرفان

الشكر والحمد لله عز وجل

الذي أمدنا بالقوة والصبر وأنار عقولنا وثبت خطانا حتى وصلنا إلى مبتغانا وأنجزنا

مذكرة تخرجنا،فالحمد له حمدا كثيرا.اعترافا بالفضل

وعملا بقوله تعالى "هل جزاء الإحسان إلا الإحسان"

يشرفنا أن نجزل الثناء ونسدي الشكر إلى **الأستاذ الفاضل: مجاهد سيد احمد**

الذي أرشدنا إلى طريق البحث بتوجهاته وسديد رأيه ونصائحه العلمية التي لا تقدر بثمن.

كما نتقدم بأسمى عبارات التقدير والاحترام إلى كل الأهل والأصدقاء

ولكل من قدم لنا المساعدة من قريب وبعيد لانجاز هذا العمل المتواضع

ونختم كلامنا هذا بحمد الله الذي منحنا نعمة العلم والبصيرة ،ونرجو منه التوفيق في هذا العمل في مستقبلنا إنشاء الله.

وفاء وسامية

إهداء

الحمد لله الذي جعل رأس العلم تقوى الله ولا حوله ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

اللهم لك الحمد و الشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

اللهم ياودود ياصمد صل على الحبيب المبعوث رحمة للعالمين وصاحب النجدة الكبرى يوم القيامة

قال تعالى"وقل ربي زدني علما"

اهدي ثمرة جهدي هذا إلى والداي العزيزين أطال الله في عمرهما الذين لم يبخلا علي بالعون والدعاء وكانا لي نعم السند في انجاز هذا العمل.

إلى من كانوا جزاء من حياتي وتقاسموا معي أفراحي واقر احي إخوتي الأعزاء والى جميع الأهل والأصدقاء.

إلى أساتذتي الكرام الذين لم يبخلوا علينا بمعارفهم وإفادتهم وكذا إلى كل المعلمين والأساتذة الذين تتلمذت على أيديهم في جميع الأطوار.

سامية

اهداء

الحمد لله الذي جعل رأس العلم تقوى الله ولا حوله ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

اللهم لك الحمد و الشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

اللهم ياودود ياصمد صل على الحبيب المبعوث رحمة للعالمين وصاحب النجدة الكبرى يوم القيامة

قال تعالى"وقل ربي زدني علما"

اهدي هذا الجهد بنية صادقة ودعوة خالصة الى والدي العزيز "امبارك"رحمه الله الذي رباني على حسن الخلق وطلب العلم,راجية من الله عز وجل ان يجعل له هذا العمل وثماره وما بعده في ميزان حسناته والى امي العزيزة والتي راجرية لها من الله اجرا غير ممنون والى زوجي الحبيب الذي كان لي سندا في انجاز هذا العمل والى اخواتي البنات والاولاد واولاداخواتي والى اصدقائي من قريب وبعيد والشكر لهم على فضلهم ودعمهم لإتمام البحث واخراجة وكل من علمني وجمعتني معه محبة العلم.

إلى أساتذتي الكرام الذين لم يبخلوا علينا بمعارفهم وإفادتهم وكذا إلى كل المعلمين والأساتذة الذين تتلمذت على أيديهم في جميع الأطوار.

وفاء

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان **اهداءات**	
مقددمة	أ/ب
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للرقابة الشرعية والبنوك الإسلامية	
تمهيد	04
المبحث الأول: الإطار النظري للرقابة والشرعية والبنوك الإسلامية	05
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الرقابة الشرعية والبنوك الإسلامية	05
الفرع الأول: مفهوم الرقابة الشرعية	05
الفرع الثاني: أهمية الرقابة الشرعية ومكوناتها	07
المطلب الثاني: أساسيات حول البنوك الإسلامية	08
الفرع الأول: ماهية البنوك الإسلامية	09
الفرع الثاني: صيغ التعامل في البنوك الإسلامية	14
المطلب الثالث: العلاقة بين الرقابة الشرعية والبنوك الإسلامية	20
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	22
المطلب الأول: الدراسات القديمة والدراسات الحديثة	22
الفرع الأول: الدراسات القديمة	22
الفرع الثاني: الدراسات الحديثة	23
المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات القديمة والدراسات الحالية	25
الفصل الثاني:الإطار العام لدراسة الميدانية	
المبحث الأول:قراءة حول بنك السلام الجزائر	29
المطلب الأول:تعريف ونشأة بنك السلام الجزائر	29
المطلب الثاني:مبادئ ومنتجات بنك السلام الجزائر	30
المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي لمصرف السلام الجزائر	33
المبحث الثاني : دراسة تطور وتقييم أداء بنك السلام الجزائر	35

المطلب الاول:دراسة وتحليل وتطور اداء بنك السلام الجزائر	35
المطلب الثاني:تحليل تطورات ومؤشرات الأداء في بنك السلام الجزائر	38
خاتمة	47
قائمة المصادر والمراجع	49
الملخص	

فهرس المحتويات

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	نسخة من الميزانية العامة جانب (الأصول)للفترة مابين2019/2016	
2	نسخة من الميزانية العامةجانب (الخصوم) للفترة مابين2019/2016	
3	نسخة من الالتزمات الممنوحة والمستلمة للفترة مابين2019/2016	
3	نسخة من حساب النتائج للفترة مابين 2013الى2019	
4	نسخة من حجم الوديعة من 2019/2013	

فهرس الجداول

الجداول	الصفحة
جدول رقم (1)تطور ميزانية (الأصول)بنك السلام الجزائر من سنة 2016الى2019	35
جدول رقم(2)تطور ميزانية جانب (الخصوم) بنك السلام الجزائر من سنة2016الى2019	36
لجدول رقم (03) يوضح تطورات الميزانية بين سنتي 2016 و 2019 : (الوحدة : آلاف دج)	38
جدول رقم(4)تطور خارج الميزانية (الالتزامات الممنوحة والالتزامات المستلمة)لبنك السلام الجزائري من سنة 2016الى 2019.	38
الجدول رقم (05) يوضح تطورات الناتج البنكي(صافي الايرادات) بين سنتي 2013 و 2019 : (الوحدة : آلاف دج)	39
الجدول رقم (06) تطورات النتيجة الصافية بين سنتي 2013 و 2019: (الوحدة : آلاف دج)	40
الجدول رقم (07) يمثل تطور حجم الودائع لبنك السلام مابين 2013 و 2019: (الوحدة آلاف دج)	41
الجدول رقم (08) يوضح معدلات التمويل المقدمة من طرف بنك السلام للأفراد و الزبائن: (الوحدة آلاف دج)	42
جدول رقم(9)تطور صيغ التمويل المعتمدة في المصرف خلال الفترة مابين2013الى2019	44

فهرس الاشكال

الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01: يوضح الهيكل التنظيمي لمصرف السلام الجزائري ص33	
الشكل رقم 02 : يوضح تطورات الميزانية بين سنتي 2016 و 2019 : (الوحدة : آلاف دج) 37	
الشكل رقم 03: يوضح تطورات الناتج البنكي(صافي الايرادات) بين سنتي 2013 و 2019 : (الوحدة : آلاف دج) ص39	
الشكل رقم 04: تطورات النتيجة الصافية بين سنتي 2013 و 2019: (الوحدة : آلاف دج) ص40	
الشكل رقم 05 : يمثل تطور حجم الودائع لبنك السلام مابين 2013 و 2019: (الوحدة آلاف دج) 41	
الشكل رقم 06: يوضح معدلات التمويل المقدمة من طرف بنك السلام للأفراد و الزبائن: (الوحدة آلاف دج) ص43	
الشكل رقم 07: يوضح صيغ التمويل المعمول بها في مصرف السلام–الجزائري ما بين 2013 و 2019 : (الوحدة الاف دج) ص44	

مقدمة

توطئة

الحمد لله مستحق الحمد،والصلاة والسلام على رسوله محمد،أكرم نبي واصدق عبد وعلى ءاله وصحبه ذوي العلى والمجد وبعد.

يأخذ المصرف أهمية في حياة الإنسان ،وهذا يجعل وجود المصارف الإسلامية في المجتمع المسلم الذي لا يريد أفراده التعامل بالربا أمرا ضروريا ،ولرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الدور الكبير في ضمان هذا الأخير

حيث تعد الرقابة الشرعية أهم ما يميز المصرف الإسلامي عن المصارف التقليدية الربوية ،والهدف من وجود الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية هو ضمان التزام هذه المصارف بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء .

الإشكالية

وعلى ضوء ما تقدم ذكره يمكن تحديد إشكالية الموضوع كالتالي

فيما تتجلى إسهامات الرقابة الشرعية في تحسين من أداء بنك السلام الجزائر.

الفرضيات

انطلاقا من الإشكالية المطروحة تمت صياغة بعض الفرضيات في سبيل الإجابة عنها.

- لرقابة الشرعية إسهامات فاعلة في تحسين أداء البنوك الإسلامية .
- الرقابة الشرعية في بنك السلام الجزائر أثبتت نجا عتها في تحسين أدائه.
- الرقابة الشرعية في بنك السلام الجزائر جنبت البنك من الوقوع في العديد من المخاطر والمخالفات الشرعية.

أهمية البحث:

ان اختيارنا لموضوع البحث جاء للأسباب التالية :

_تأكد من مطابقة الأنشطة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية.

–الوقوف على عمل هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.

أهداف الدراسة:

يهدف الموضوع إلى محاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة والتعرف على هيئة الرقابة الشرعية وإسهاماتها في التحسين من أداء البنوك الإسلامية.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الحدود المكانية التي تمت فيها الدراسة وهي على مستوى فرع مصرف السلام الجزائر ،أما الحدود الزمنية فكانت من 15 جانفي إلى 29سبتمبر 2020.

منجية البحث والأدوات المتبعة:

بالنسبة للمنهج المستخدم فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال توضيح المفاهيم المتعلقة بالرقابة الشرعية والبنوك الإسلامية،وأيضا استنتاج الدراسات السابقة ،أما الجانب التطبيقي فتم فيه استعمال الدراسة الميدانية من خلال تسليط الضوء على إحصائيات.

صعوبات الدراسة:

أثناء قيامنا بالبحث واجهتنا بعض الصعوبات منها:

-عدم وجود هيئة الرقابة الشرعية في فرع مصرف السلام .

-عدم وجود مصارف إسلامية أخرى في المنطقة .

تقسيمات الدراسة:

ينقسم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول يعرض فيه التعريف بالرقابة الشرعية والمصارف الإسلامية،وقد خصص جانب للدراسات السابقة وتبيان أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فيحتوي على الدراسة الميدانية من خلال إسقاط تلك المفاهيم النظرية على الجانب التطبيقي .

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للرقابة الشرعية والبنوك الإسلامية

تمهيد:

تتميز البنوك الإسلامية بالإضافة إلى الرقابة المصرفية التي يقوم بها البنك المركزي والبنك التجاري بالرقابة الشرعية التي تتكفل بها الهيئة شرعية مستقلة تسمى هيئة الرقابة الشرعية، وهذه الأخيرة تقوم بدورها بالحفاظ على المناهج التي يقوم عليها المصرف الإسلامي.

ويعتبر توسع وكثرة البنوك الإسلامية ثمرة من ثمار الصحوة الإسلامية التي عمت إرجاء العالم الإسلامي،ويعتبر وجودها ضرورة اقتصادية واجتماعية للمجتمع المسلم.

كما إن الرقابة الشرعية هي الميزة الأساسية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية لما لها من دور هام في ضبط أنشطة المصارف الإسلامية من الناحية الشرعية والعمل على إنقاذ هذه المصارف من الغرق في مستنقع المحرمات.

وحتى تؤتي الرقابة الشرعية أكلها لابد من توفر مكوناتها وأهميتها لضبط وتنظيم مهامها ومراحلها ولهذا ارتكزنا في دراستنا على دور الرقابة الشرعية في تحسين أداء البنوك الإسلامية .

الجانب النظري والمبحث الثاني خصص لعرض الدراسات تناولت جزء الموضوع أو موضوع مشابه

المبحث الأول : الإطار النظري لرقابة الشرعية والبنوك الإسلامية

سنتناول في هذا المبحث مجموعة من تعار يف الرقابة الشرعية والبنوك الإسلامية وإبراز العلاقة بينهما.

المطلب الأول : مفهوم الرقابة الشرعية

سنتطرق في هذا المطلب للعديد من تعار يف لرقابة بصفة خاصة والرقابة الشرعية بصفة عامة ونختمهما بتعريف شامل بإضافة إلى أهمية ومكونات الرقابة الشرعية

الفرع الأول:مفهوم الرقابة الشرعية

تعريف الرقابة

تعتبر الرقابة مبدأ أساسيا من مبادئ الإدارة ،فهي تعتبر الخطوة الأخيرة في العمل الإداري وهي ذات أهمية ما بمكان في النشاط الإداري ، نظرا لأهميتها و وزنها في عمل المنظمات و المنشات فهي تحظى باهتمام و عناية بالغة من طرف الباحثين و المختصين، لنجد أن هذا الاهتمام تولد عنهم تعددا متنوعا في تعريفها و مفهومها، لنحاول عرض بعض المفاهيم على النحو التالي :[1]

فقد عرفت بأنها << تنطوي على التحقق عما كان كل شيء يحدث طبقا للحظة الموضوعة والتعليمات الصادرة و المبادئ المحددة و أن غرضها هو الإشارة إلى نقاط الضعف و الأخطاء بقصد معالجتها ومنع تكرار حدوثها و هي تطبق على كل شيء و لا تقف الرقابة عند كشف الانحرافات بين النتائج الخطة المالية و التنفيذ الفعلي لها، تدخل في إطار تصحيح الانحرافات بعدا تحديد أسبابه الاتجاهات المسؤولية عنها و نوعية القرارات الواجب إتباعها >>

***الرقابة بمعناها اللغوي** : هي المحافظة لقوله تعالى << إن الله كان عليكم رقيبا >>سورة النساء الآية 1 و الانتظار لقوله تعالى << فخرج منها خائفا يترقب >>سورة القصص 21 .

***الرقابة بمعناها القانوني** : و يقصد بها حق يخول لصاحبه سلطة إصدار القرارات اللازمة لإنجاح المشروعات، كما قد تحمل معنى الوصاية من جانب السلطة لفرض حدود و قيود معينة تؤدي إلى أهداف التنظيم الإداري الذي يتطلبه المشروع . [2]

---

[1] –بولال خالد،دور الرقابة في ضبط وترشيد نفقات الجماعات الإقليمية،رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر،كلية علوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير،جامعة احمد دراية إدرار،2019 ص5.

[2] إبراهيم عبد الحليم عباد،مؤشرات الأداء للبنوك الإسلامية ،الطبعة الأولى دار النفائس لنشر والتوزيع عمان الأردن'2008ص84-85.

الرقابة بمعناها **العام**[1]: الرقابة بصفة عامة احد عناصر أو وظائف الإدارة فهي التخطيط أو التنظيم و التوجيه و التنسيق و الرقابة .

تعريف الرقابة الشرعية

بما إن البنك الإسلامي يتميز بخاصية التعامل بالحلال و اجتناب الحرام ، و هذا يعني الالتزام بالأوامر و النواهي الشرعية ' فالرقابة الشرعية في مفهومها العام يقصد بها عرض الأمور الرقابة على النصوص الشرعية و البث فيها بما يوافق أحكام الشريعة الإسلامية . [2]

و الرقابة الشرعية يجب إن يتوسع مفهومها ليشمل ما يلي :[3]

أ- الجهود التحضيرية للمصرف المتمثلة في الداعيين للفكرة و الممهدين لها سبل الزهور إلى الواقع العلمي من منظرين و مشجعين و مؤسسين، و ما يملكون المقدرة على اكتشاف العوج ،و إدراك سبل التقويم مستعينين بالمؤهلين لهذه المهمة

ب- النظام **الأساسي** و اللائحة العامة من خلال المواد الناصة على التزام الشريعة حصرا و استبعاد كل ما يعارضها و اعتبارها باطل إن وقع .

ت- اختيار العاملين في المصرف و لاسيما في المراحل الأولى التي تدع بصماتها في مستقبله ، وان كان التغير ممكن إذا توفرت له الشروط .

ث- بيان المنهج الواجب سلوكه بشتى الوسائل من مذكرات و اللوائح و النماذج و استمارات و عقود و خطوات علمية، على إن يضم إلى ذلك كله التوعية المستمرة بهذا النهج من حيث غاياته و وسائله .

ج- الرقابة و متابعة للخطوات التنفيذ في ضوء المنهج المرسل و استكمال ما يتطلبه المقام من أدوات و تقديم البدائل التي يمكن بها مواكبة ما يجد في مجال العمل المصرفي .

- **هيئة المحاسبة** و**المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هيئة الرقابة**[4] الشرعية بأنها جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات ، و يجوز أن يكون احد الأعضاء من غير الفقهاء على إن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية و له إلمام بفقه المعاملات ، و يعهد هيئة

---

[1] -احمد عبد العفو مصطفى العليات،الرقابة الشرعية على إعمال المصارف الإسلامية،رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطني نابلس فلسطين 2006 ص42.

[2] إبراهيم عبد الحليم عباد، مؤشرات الأداء للبنوك الإسلامية ،الطبعة الأولى دار النفائس لنشر والتوزيع عمان الأردن'2008ص84-85

[3] -مسدور فارس،التمويل الإسلامي، دار هومه لنشر والتوزيع ،الجزائر 2007،ص234-235.

[4] -إبراهيم عبد الحليم عباد، مرجع سبق ذكره ،ص 84-85.

الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة و مراقبتها و الإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية ، و تكون فتاواها و قراراتها ملزمة للمؤسسة ، كما أكدت الهيئة على وجوب قيام كل مؤسسة مالية بتعيين هيئة الرقابة الشرعية [1]يعينها المساهمون في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية و ذلك بناءا على توصية مجلس الإدارة .

كما يمكن تعريف الرقابة الشرعية على أنها هي التحقق من تنفيذ الفتاوى الصادرة من جهة الاختصاص وإيجاد البدائل والصيغ المشروعة لأية أعمال تخالف أحكام الشرعية

وتعني الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية: وجود هيئة وإدارة تراقب ما يقوم به البنك الإسلامي من الأموال وتتأكد من مطابقتها لا أحكام الشريعة الغراء ويعتبر وجود هذه الرقابة ما يميز بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية وهذا النوع من الرقابة جاء مع ظهور البنوك الإسلامية الحديثة وتمارس الرقابة من قبل هيئة ا أو إدارة تعد جزاء من مكوناتها الهيكل التنظيمي للبنك ،وبنفس الوقت سلطة مستقلة لرقابة عليها وتستمد الهيئة وجودها من النظام الأساسي للبنك ،وفي واقع الحال تختلف تسمية الرقابة الشرعية بين البنوك الإسلامية ،فهي لجنة أو هيئة الرقابة الشرعية أو هيئة الشرعي وكذالك تختلف مواقعها من الهيكل التنظيمي للبنك ،وهي قد تكون تابعة للجمعية العمومية أو مجلس الإدارة وللمدير العام. [2]

وكتعريف شامل : الرقابة الشرعية هي جميع العناصر والأنشطة الرقابية التي تستخدم للتأكد من مطابقة إعمال البنك الإسلامي لشريعة

الفرع الثاني: أهمية الرقابة الشرعية ومكوناتها

أولا: أهمية الرقابة الشرعية

تحتل الرقابة الشرعية أهمية بالغة في المصارف الإسلامية لأسباب كثيرة من أبرزها:[3]

1- لا يمكن تأكد من هوية المصرف الإسلامي، وتطبيقه لأحكام الشريعة الإسلامية وابتعاده عن الشبهات ،إلا من خلال وجود جهة شرعية تضبط أعماله وتصححها باستمرار.

2- إن العمليات المصرفية في الاستثمار والتمويل بالذات تحتاج إلى رأي من هيئة الفتوى ،نظرا لتميز هذه العمليات بالتغير وعدم التكرار في كل حالة أو عملية أو مشروع يموله المصرف ومن ثم فالعاملون

[1] محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها مبادئها تطبيقاتها المصرفية، الطبعة الأولى دار المسيرة لنشر والتوزيع 2000ص150.

[2] محمد محمود العجلوني مرجع سبق كره.

[3] -احمد عبد العفو مصطفى العليات،الرقابة الشرعية على إعمال المصارف الإسلامية ،رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في فقه والتشريع بكلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطني نابلس فلسطين ،2006،.ص49-50.

في النشاط الاستثماري يجب أن يكونوا على اتصال مستثمر مع الرقابة الشرعية ،لأنهم دائما بحاجة إلى الإفتاء في نوازل وواقعات توجههم.

3- إن وجود الرقابة الشرعية في المصرف يعطي المصرف الصبغة الشرعية كما يعطي وجود الرقابة ارتياحا لدى جمهور المتعاملين مع المصرف.

4- إننا نعيش في زمان أضحى الإسلام فيه غريبا ، و ضعفت العقيدة و قلت الأمانة و زاد الحرس على كسب المال من أي طريق كان ، لا يهم إذا كان حلالا أم حراما ، مما يحتم وجود رقابة شرعية في المصارف الإسلامية تعينها على كسب الحلال و تنادي بها إلى الكسب الحرام.

5- إن الأنظمة الاجتماعية و السياسية والاقتصادية التي تعمل فيها المصارف الإسلامية هي أنظمة ضعية بعيدة كل البعد عن الإسلام، مما يجعل الحاجة ماسة لوجود رقابة شرعية تعمل على إنقاذ هذه المصارف من العرق في مستنقع المحرمات .

ثانيا : مكونات الرقابة الشرعية

تتكون الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من هيئتين هما : هيئة الفتوى والتي تعني أساسا بإصدار الفتاوى و تقوم بالناحية النظرية ، و هيئة التدقيق الشرعي و التي تعنى ،أساسا بالناحية العملية من خلال متابعة تنفيذ فتاوى هيئة الفتوى ، إذ لا يمكن أن تستغني إحداهما عن الأخرى لأسباب عدة منها :

*1- وان دور هيئة الفتوى في معظم المصاريف الإسلامية لا يتعدى دور الاقتناء النظري إلى قيام الرقابة الفعلية على أعمال المصارف ، و لمن هل طبقت الفتوى كما صدرت من الهيئة ؟و هل يعرض على الهيئة كل ما يقوم به المصرف؟ لذا فنحن بحاجة إلى هيئة التدقيق التي تقوم بمتابعة تنفيذ الفتاوى وعرض جميع أعمال المصرف على هيئة الفتوى.

*2- مع تطور ونمو المصارف الإسلامية و تزايد أعمالها و تشعب أنشطتها المصرفية و الاستثمارية ، أصبح من غير اليسير على هيئات الفتوى و التي غالبا ما تكون غير متفرغة إن تطلع على الجميع الأعمال و النشاطات و تقوم بنفسها بمتابعة مجريات التنفيذ و مدى التزام إدارة المصرف بتوجهاتها و قراراتها ، لذالك كله من الضروري وجود هيئة التدقيق الشرعي .

المطلب الثاني:أساسيات حول البنوك الإسلامية

لقد أتت البنوك الإسلامية لتعيد تنقية خبايا المجتمعات الإسلامية،من تعاملات البنوك التقليدية وما شبهاها من شبهات لا تتطابق مع بعض مفاهيم الشريعة الإسلامية (الربا)فعملت على قلب بعض أسس

الاقتصاد على الأقل داخل المجتمعات الإسلامية فأصابت أحيانا و اخطات أخرى،وكان لها على الأقل اجر المحاولة.

الفرع الأول: ماهية البنوك الإسلامية

أولا: نشأة البنوك الإسلامية[1]

كانت المعاملات المالية جارية في جميع الحضارات وقد غطت الأحكام الشرعية جميع المعاملات التي كانت سائدة في الدول الإسلامية،ولكن تأخر المسلمين في العصور الأخيرة وجمهور الفقه والفقهاء وصلة العالم الإسلامي بالعالم الغربي المتطور،وحلول الاستعمار على معظم البلاد الإسلامية واقترانه بالغزو الفكري الاقتصادي والعسكري والتربوي في عقر دار المسلمين أدى إلى الجمود والتأخر في المعاملات الفقهية الإسلامية أمام التطور في التجارة والنشاط الاقتصادي والتسرب البديل من الأنظمة الغربية إلى البلاد الإسلامية ،وظهرت المصارف الربوبية في البلاد العربية الإسلامية قبل أكثر من قرن ونصف،وتقوم هذه المصارف على الربا والمعاملات المحرمة شرعا فكان نشاطاها محدود والتعامل معها بحذر وقلق ،ولم تساهم فعليا بحل معضلات البلاد الإسلامية والمصارف التجارية العربية كانت مجرد تقليد أو فروع للمصارف التجارية الربوبية في الغرب .

وثار العلماء والفقهاء على شيوع الربا وتطور الأمر منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين للبحث عن الهوية الإسلامية والعربية أولا ثم التفكير في الحل البديل لمشكلات المجتمعات الإسلامية ثانيا

وبدأت تظهر أول ردة فعل ضد الربا وأثاره السلبية ومخاطره الاجتماعية والاقتصادية ومنافاته للدين والعقيدة والإيمان والعدل،وحاول العلماء الغوص في عمق الفقه الإسلامي الزاخر لا حيائه والدعوة إلى تطبيق القسم المدون منه في الكتب والحث على فتح باب الاجتهاد ودراسة المستجدات المعاصرة وبدأت تجربة المصارف الإسلامية في مدينة "ميت عمر"التابعة لمحافظة الدقهلية بجمهورية مصر العربية إلا أنها لم تستمر إلا بضع سنوات وكانت التجربة في إنشاء بنك الادخار المحلي وكان الهدف منها تعبئة الجماهير الإسلامية لتشارك في عملية تكوين رأس المال الذي استخدم في تمويل المشروعات ،وفي عام 1971 تأسس بنك ناصر الاجتماعي (مصر)الذي نص قانون إنشائه على عدم التعامل بالفؤاد أخذا وعطاء هذا وعلى الرغم من ضيق نطاق التجربة إلا أنها جذبت قدرا لا باس به من الاهتمام إلى حد إدراجها على جدول إعمال اجتماع وزراء خارجية الدولة الإسلامية في عام 1972،وفي عام 1973نقشت الجوانب النظرية والعملية لإقامة بنوك إسلامية تقدم خدمات مصرفية متكاملة وذلك في اجتماع وزراء مالية الدولة الإسلامية ،ولقد انتهى الاجتماع بتقرير سلامة الفكر وأوصى بوضعها موضع التنفيذ وقد أخذت هذه التجربة حظها الوافر في الندوات الإسلامية وجامع الفقه الإسلامي ومؤتمرات القمة الإسلامية

[1] –فادي محمد الرفاعي،المصارف الإسلامية ،الطبعة الأولى منشورات الحلبي الحقوقية ،2004 ،ص21–23.

والدارسات المعمقة الأكاديمية من الماجستير والدكتوراه ،وفي كتب أساتذة الجامعات وذلك للعمل على تخطيط وتنفيذ الدراسة لإيجاد مصارف إسلامية تتجنب الربا والمعاملات المحرمة وتقديم خدمات للناس.

وفي عام 1975[1]انشئ لأول مرة مصرفان إسلاميان الأول"البنك الإسلامي للتنمية "بجدة وهو مؤسسة دولية للتمويل الإنمائي وتنمية التجارة الخارجية وتوفير وسائل بالمملكة العربية السعودية للتدريب والقيام بالأبحاث اللازمة ،وتشارك فيه جميع الدول الإسلامية لدعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وشعوب دول الأعضاء وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

والثاني"بنك دبي الإسلامي" الذي يعتبر البداية الحقيقية للعمل المصرفي الإسلامي إذ تميز بكامل الخدمات المصرفية التي يقدمها وتبعه في عام 1977وعلى نفس المنهج "بنك فيصل المصري"و"بنك فيصل السوداني"و"بيت التمويل الكويتي ومن ثم "البنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار"عام 1978وهكذا زاد عدد المصاريف حتى أصبح عددها يزيد على 170مصرفا ينتشر حول العالم.

وافتتحت بعض المصارف الإسلامية التجارية فروعا لها تحمل اسم "الفروع الإسلامية" تقوم على ذات الأساس التي تقوم عليه البنوك الإسلامية هذا وقد اخذ التطور اتجاها آخر فقد قامت بعض الدول الإسلامية وهي السودان "5"وباكستان"6" وإيران"7"بتحويل كافة وحدات الجهاز المصرفي فيها إلى وحدات لا تتعامل على أساس الفؤاد الربوية.

وظهر الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية عام1977بمكة المكرمة كجهاز يهدف إلي دعم الروابط بين البنوك وتوثيق أوامر التعامل بينها والتنسيق بين أنشطتها وتأكيد طابعها الإسلامي ويعمل على نشر فكرة المصارف الإسلامية ويساهم في إنشائها.

ثانيا: مفهوم البنوك الإسلامية

اختلف الباحثون في وضع تعريف محدد للمصرف الإسلامي، وبوجه عام فان أهم هذه التعريفات كما يلي :[2]

- يعرف المصرف الإسلامي بأنه مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية ،بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي ،و تحقيق عدالة التوزيع ،ووضع المال في المسار الإسلامي .

[1] –فادي محمد الرفاعي ،مرجع سبق ذكره ،ص23–25.

[2] – عماد عزازي ،دور المصارف الإسلامية في تدعيم السوق المالي ،الطبعة الأولى ،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ،2010 ،ص22.

- كما عرف المصرف الإسلامي بأنه مؤسسة مصرفية تلتزم جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري ،وإدارتها لجميع إعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا .
- وعرفت [1] أيضا بأنها مصارف تجارية (تهدف إلى الربح) تقوم بتقديم الخدمات المصرفية في إطار الشريعة الإسلامية،فهي عبارة عن مؤسسات استثمارية مصرفية اجتماعية تتعامل في إطار الشريعة الإسلامية ، تحرم التعامل بالفائدة يعتبر حجر الزاوية بالنسبة لهذه المصارف ، فهناك اجتماع بين علماء المسلمين على تحريم الفائدة واعتبارها ربا .

وكتعريف شامل تعني البنوك الإسلامية تلك المؤسسات التي بنص قانون إنشائها و نظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية ، و على عدم التعامل بالفائدة أخذا و عطاء.

ثالثا: خصائص البنوك الإسلامية

تتميز المصارف الإسلامية بخصائص و سمات معينة و تمارس أعمالها المصرفية بأسلوب مختلف عن المصارف التقليدية نتناولها في النقاط التالية :[2]

1 – وظيفة النقود في المجتمع :تعتبر النقود لدى المصارف التقليدية سلعة يتاجر فيها بيعا و شراء فتؤدي هذه المتاجرة إلى تحقيق أرباح معتمدة على فارق سعر الفائدة المدينة و الفائدة الدائنة ، أي من خلال نتائج عمليات الإقراض و الاقتراض ،بينما يرى القائمون على المصارف الإسلامية أن وظائف النقود تتعدى كونها وسيلة للمتاجرة و تحقيق الأرباح، لذلك لا يقرضها و لا يقترضوها، إنما يستخدموها من أجل تحريك النشاط الاقتصاد و خدمة الإنسان من خلال الاستثمارات الحقيقة بأساليب المشاركة و المرابحة و سواها من الأساليب الشرعية.

1– خضوع المصارف الإسلامية للرقابة الشرعية:تخضع المصارف الإسلامية إلى الرقابة الشرعية بالإضافة إلى الرقابة المصرفية و المالية التي يزاولها عليها المصرف المركزي و المؤسسات الحكومية المعينة،و الجدير ذكره أن هذه الرقابة هي الفارق الأساسي بين المصارف الإسلامية اسما فقط على غير مسمى بل تعتبر نوع من الخداع و الغدر الذي لا ينبغي أن يكون قائما من غش ليس هنا.

[1] – محمود حسين الوادي وآخرون ،الاقتصاد الإسلامي ،الطبعة الأولى، دار المسيرة لنشر والتوزيع ،عمان ،2010،ص193.

[2] – غسان السبلاني ،المصارف الإسلامية ،الطبعة الأولى ،دار المنهل اللبناني بيروت ،2012،ص96–97.

2- استبعاد التعامل بالفائدة:[1] فالبنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أخدا و عطاء و بأي صورة من الصور،باعتبارها ربا مجرما،فهي لا تتعامل بنظام الائتمان المصرفي التقليدي،فلا تقرض و لا تقترض،و هذا لا يقتصر فقط على منح و قبول الائتمان بصورته المباشرة بل يمتد إلى بقية الخدمات المصرفية التي يمكن أن يعتمد نظام التمويل بالفائدة.

4-الالتزام بالحلال و تجنب الحرام: إن أهم ما يتعين على البنك الإسلامي ، هو التزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أعماله و معاملاته ،و من غير دلك فلا وجود لبنك إسلامي دون مقومات و سبب لوجوده ، و من أهم هده القواعد الالتزام في معاملاته بالحلال و الابتعاد عن المجالات المحرمة و المشكوك فيها،دلك أنه يستمد مشروعيته من الفكر الإسلامي الذي يجسده ،ويخضع نشاطه لضوابط النشاط في الاقتصاد الإسلامي،فلا يمكن للبنك أن يقدم خدماته إلى أنشطة تدخل في دائرة الحرام لما فيها من أضرار خطيرة تلحق بالمجتمع.

5- المزاوجة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية :البنك الإسلامي لا يربط بين التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية فقط ،بل أنه يعد التنمية الاجتماعية أساسا لا يؤتى التنمية الاقتصادية ثمارها إلا بمراعاتها ، و هو بدلك يراعي الجانبين ، و يعمل لصالح الجميع،فالبنك الإسلامي يجمع الزكاة و يتولى مهمة توزيعها و إيصالها لمستحقيها من الأصناف الثمانية التي حدد القرآن الكريم،كما أنه يحاول رفع المستوى المعيشي للمجتمع من خلال سياسته الاستثمارية، و يفتح أبواب الرزق أمام الجميع،و دلك من خلال المشاريع و المؤسسات الاقتصادية التابعة له.

6-التقليل من الاكتناز:الحقائق الواقعية تذكر أن الكثير من المسلمين يمتنعون عن إيداع أموالهم إلى المؤسسات المصرفية التقليدية مما يجعلهم يكترون أموالهم حسب طرقهم الخاصة و بالتالي تعتبر هده الأموال الهامة من حيث الحجم عاطلة و لا تؤدي دورها التنموي من خلال تمويل المشاريع المختلفة لدلك فإن البنك الإسلامي من خلال خاصية الأولى الأساسية جعل هده الأموال تخرج من دائرة اللانشاط إلى دائرة النشاط التمويلي، و هدا نظرا لقدراته على جدبها ،لأنه يتوافق مع معتقدات هؤلاء المسلمين.

7-إحياء نظام الزكاة:تعتبر الزكاة الأداة الرئيسية في النظام المالي في الإسلام ،حيث تعمل على تحقيق الكثير من الأهداف المجتمع الإسلامي ،من حيث تحقيق العدالة في توزيع مداخل وتقليل التفاوت بين طبقات المجتمع .

[1] -مسدور فارس ،مرجع سبق ذكره ،ص97الى100.

و البنوك الإسلامية تكمل على تنشيط هده الأداة المالية، عن طريق إنشاء حسابات خاصة للزكاة لديها ،و تشجيع المودعين و المستثمرين على دفع الزكاة الواجبة عليهم.

رابعا:أهداف البنوك الإسلامية

لم يقتصر عمل البنوك الإسلامية على تقديم الخدمات التي تقوم بها البنوك التقليدية فقط،بل ذهبت إلى ما هو أبعد من مجرد تقديم تلك الخدمات ، و إلا لكان اقتصر على معالجة موضوع (الفائدة) و تتركز أهداف البنوك الإسلامية على جملة من الأهداف التالية:[1]

1-التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي: يسعى البنك الإسلامي إلى توفير الإحتياجيات الأساسية للشعوب الإسلامية في إطار المعايير الشرعية ،سواء كانت ملبسا أو مسكنا أو مأكلا أو وسيلة نقل ، بالإضافة إلى تحقيق النمو العادل و المتوازن لمختلف القطاعات الاقتصادية و المناطق الجغرافية ،و تطبقا لهدا الهدف ترتكز البنوك الإسلامية على حشد المدخرات المحلية و إعادة توظيفها بشكل يساهم في تحقيق درجة أفضل من الاكتفاء الذاتي للمجتمع الإسلامي من السلع و الخدمات ،و يمكن للبنوك الإسلامية أن تساهم في عملية التنمية من خلال مايلي:

أ-وظيفة البنك الاقتصادية من حيث إنشاء المشروعات التي تدرج ضمن خطة التنمية على مستوى الدولة.

ب-وظيفة البنك التمويلية عن طريق تمويل رأس مال العامل أو الثابت ثم التخارج بأسلوب المشاركة المتناقصة.

2- نشر الوعي المصرفي الإسلامي: الذي من شأنه أن يطور شأن المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي، باعتباره النظام الأمثل للتنمية الاقتصادية ، و التقدم الاجتماعي للدول و الشعوب الإسلامية ، و سبيلها للإنعتاق من جملة المشاكل و الأزمات الاقتصادية و المالية والاجتماعية التي باتت تعاني منها.

3-تطوير الأدوات المصرفية الإسلامية القائمة :ودلك عن طريق استحداث الجديد منها بغيت حشد المزيد من الموارد وإيجاد قنوات جديدة لتوظيفها بشكل يغطي احتياجات الأفراد ويتوافق مع متطلبات العصر.

[1] -مسدور فارس ،مرجع سبق ذكره ،ص101الى103.

4-تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية :ويتم دلك من خلال قدرة البنوك الإسلامية على توجيه الاستثمارات في عناصر الربط الاقتصادي لهده الدول ،مثل تطوير مرافق البنية التحتية من طرف النقل البري والبحري،ووسائل اتصال مختلفة

5-تصحيح الاختلالات الاقتصادية :وهي تلك الاختلالات المرونة في النظم الاقتصادية القائمة على نظريات التنمية والتمويل التقليدي ،وإيجاد التوازن الاقتصادي والاجتماعي القائم على سياسات التوظيف الائتماني والاستثمار المباشر الذي تقدمه البنوك الإسلامية.

6- تنمية المبادلات التجارية بين الدول الإسلامية:دلك إن المبادلات التجارية تعتبر مدخلا للتكامل الاقتصادي ونتيجة له في إن واحد، علاوة على الدور الذي تقوم به التجارة في زيادة درجة الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين الشعوب الإسلامية وتحريرها من التبعية الاقتصادية لدول المتقدمة.

7-تحقيق الأرباح [1]:هو الهدف النهائي لأي مؤسسة مالية بما فيها المصارف الإسلامية، وهي نتائج عملية استثمار الأموال المودعة من قبل أصحاب تلك الأموال ،وكلما زادت تلك الأرباح زادت بالتالي إرباح المساهمين في البنك، إضافة إلى الأرباح التي حققتها الأرباح المودعة وكذلك الأرباح التي حققها الشخص الذي قام باستثمار تلك الأموال (طالب التمويل) فالأطراف الثلاثة حققوا ما سعوا لتحقيقه .

الفرع الثاني :صيغ التعامل في البنوك الإسلامية

1)المضاربة [2]:تقوم المضاربة على أساس تقديم المال من جانب رب المال(صاحب المال أو الشريك بماله)،وتقديم المال من جانب المضارب(الشريك بعمله وجهده)ويقوم المضارب(عميل البنك)بالاتجار في هذا المال الذي يحصل عليه من رب المال (البنك)في مشروعات تجارية أو زراعية أو صناعية أو خدماتية تتصف بالحلال وتبتعد عن الحرام وما يرزق الله به من ربح يتم اقتسامه بين البنك (رب المال)والعميل (المضارب بعمله)بالنسب الشائعة والمعمولة في الربح او الخسارة فتكون على حساب رب المال(البنك) ما لم يثبت إن المضارب بعمله(عميل البنك)كان قد قصر أو أهمل في استخدام المال او خالف شرط من شروط عقد المضاربة فانه في هذه الحالة يتحمل ويضمن العميل جزء من مال المضاربة،أذن المضاربة هي اتجار الإنسان بمال غيره إي أن المال يكون مقدما من شخص،والعمل مقدم

[1] -نعيم نمر داود ،البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي ،الطبعة الأولى ،دار البداية لنشر والتوزيع ،عمان ،2012 ،ص51.

[2] -مصطفى كمال السيدطايل ،البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي،الطبعة الأولى ،دار أسامة لنشر والتوزيع ،عمان الاردن،2012،ص273الى 330.

من شخص آخر على أن يكون الربح بينهما على ماتم اشتراطه في العقد والخسارة والخسارة أن كانت فهي على رأس المال فقط [1]ودليل مشروعيتها من القران الكريم قوله تعالى "وان ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح إن تقصروا من الصلاة"وقوله تعالى "فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله"فالمضارب يسعى ويضرب في الأرض ابتغاء فضل الله عز وجل بالتجارة والربح الحلال .

ومن الأدلة التي وردت في السنة النبوية الشريفة على مشروعية المضاربة ماروى عن صهيب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال"ثلاثة فيهن البركة البيع إلى اجل المضاربة اوالمقارضة(المضاربة) وخلط البر بالشعير"رواه ابن ماجة .

1-1)**المضاربة في البنوك الإسلامية** [2]:تعتبر المضاربة إحدى الوسائل التي يستخدمها البنك الإسلامي في توظيف الأموال وتمويل المشروعات حيث يكون البنك(رب المال)بالإضافة إلى أن المضاربة أحدى الأدوات لجذب الادخارات وتشغيلها وتكمن مشروعيته المضاربة في الفقه الإسلامي هو المساهمة في تحقيق التعاون والمال بعيدا عن الربا والفوائد المحرمة شرعا فالمضاربة فالمضاربة أداة فعالة في توظيف الأموال بدلا الاكتناز من جهة وتوظيف الطاقات القادرة على العمل من جهة ثانية وتذويب الفوارق بين الأغنياء الذين يملكون والفقراء الذين يقدرون على العمل من جهة ثالثة لذلك على البنوك الإسلامية انتهاج سياسة انتقائية بالنسبة للأشخاص الذين تتعامل معهم بدقة حفاظا على أموال البنك وعملائه من المودعين وذلك بهدف تحقيق عوائد ملائمة على أموال المضاربة.

2)المشاركة [3]: وتعني خلط مال البنك بمال الغير بطريقة لا يميزها عن بعضها البعض وذلك بغرض استخدامها لإقامة مشروع أو شراء بضاعة أو بيعها.

وينقسم الربح والخسارة بين الشركاء على أساس حصة كل منهما في رأس المال.

أما إذا تولى احد الشركاء مسؤولية الإدارة حينئذ يخصص له نسبة أو حصة في الربح قبل اقتسامه وذلك حسب ما ينص عليه عقد الشراكة.

---

[1] -العربي مبروكة،دور الهندسة المالية الإسلامية للحد من مخاطر صيغ التمويل الإسلامي صيغ التمويل بالمرابحة ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة احمد دراية ادرار،2016 ،ص23.

[2] -محمد محمود العجلوني ،مرجع سبق ذكر218.

[3] -عيسى محمد الغزالي ،أدوات المصرف الإسلامي ،الطبعة الأولى ،المعهد العربي لتخطيط الكويت ،2005،ص6.

2-1)المشاركة في البنوك الإسلامية [1]:

2-1-1)المشاركة المباشرة (تمويل صفقة معينة):وفي هذا النوع من المشاركة يتدخل البنك الإسلامي شريكا في عمليات تجارية أو استثمارية مستقلة عن بعضها البعض حتى بالنسبة للمشروع الواحد حيث يطلب البنك في هذا النوع من المشاركة مساهمة مالية من الشريك (العميل) تتراوح بين 25~ تبعا لنوع العمليات (تجارة داخلية أو خارجية) ويتم توزيع الأرباح كل حسب مساهمته في رأس المال.

2-1-2)المشاركة الدائمة:ويعني أن البنك الإسلامي يشارك مع شخص اواكثرفي أحدى المؤسسات تجارية أو صناعية أو زراعية اوغيرها عن طريق التمويل التمويل المشترك فيستحق كل واحد نصيبه من أرباح ذلك المشروع (موضوع المشاركة)وتكون المحاسبة عن الخسائر في نهاية كل سنة مالية.

2-1-3)المشاركة في رأس المال :تسمى المشاركة التشغيلية في رأس المال أو المساهمة في رأس المال المشروع(المنشأ)حيث يقوم البنك بتقديم أصول الشريك ليحدد حجم التمويل الذي يقدمه ويشترط أن لا تقل مساهمة الشريك عن 15~ من جملة رأس مال المشروع.

2-1-4)المشاركة المنتهية بالتمليك(المتناقصة اوبالتخارج):في هذا النوع يساهم البنك الإسلامي في رأس مال شركة اومنشأة تجارية أو عقارية أو زراعية مع شريك اواكثر وعندئذ يستحق من الشركاء نصيبه من الأرباح بالاتفاق الوارد بالعقد مع وعد البنك الإسلامي أن يتنازل عن حقوقه عن طريق بيع أسهمه إلى شركائه، والشركاء يعدون بشراء أسهم البنك والحلول محله في الملكية سواء عن دفعة واحدة اوعلى دفعات حسب ما تقتضيه الشروط المتفق عليها.

3)المرابحة [2]: المربحات الإسلامية هي ما يعرف بالفقه الإسلامي (البيوع)،وبيع المرابحة هو احد أنواع البيوع الإسلامية الأساسية ومن اجل فهم أفضل للمرابحة كأحد أشكال توظيف الأموال في البنوك الإسلامية لابد من التعرف على عقد البيع الذي يشتق منه عقد المرابحة،والمرابحة هي الأداة الثالثة من أدوات توظيف الأموال في البنوك الإسلامية والتي يمكن من خلالها تشغيل أموال البنك.

ويعد بيع المرابحة احد أنواع البيع لان البيع في الفقه الإسلامي إما مساومة وإما مرابحة (وهي أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط ربحا ما للدينار اوالدرهم)كما يجب أن يشمل الثمن المصروفات التي تكلفتها السلعة.

---

[1] –مصطفى كمال السيدطايل ،مرجع سبق ذكره ،ص280.

[2] –محمد محمود العجلوني ،مرجع سبق ذكره ،ص 218.

3-1)المرابحة في البنوك الإسلامية :[1]تتم المرابحة في البنوك الإسلامية عن طريق قيام طرف معين أو شخص معين بالطلب بشراء سلعة معينة من طرف أخر (البنك الإسلامي)فيسمي بالمأمور بالشراء أو البائع ويعده بان يشتريها منه بربح معين ويسمى من يريد السلعة (الأمر بالشراء)هذا وقد يقوم الأمر بالشراء بدفع الثمن للبنك حالا أو مقسطا أو مؤجلا ، وعادة ما يتم دفع الثمن بموجب أقساط شهرية أو سنوية متساوية أو دفعة واحدة بعد اجل محدد وبهذا فان بيع المرابحة بالشراء يتم على مراحل هي:

المرحلة الأولى:وعد من الأمر بالشراء للمأمور بان يشتري منه السلعة التي أمره بشرائها بعد إن يمتلكها.

المرحلة الثانية:إبرام عقد البيع الأول بين المأمور بالشراء والبائع الأول.

المرحلة الثالثة:إبرام عقد البيع الثاني بين الأمر بالشراء والمأمور بالشراء.

تتعامل البنوك الإسلامية ببيع المرابحة للأمر بالشراء على أساس الالتزام بالوعد لكل من الأمر بالشراء والبنك الإسلامي ،(الأمر بالشراء ملزم بشراء السلعة التي اشتراها البنك الإسلامي ،والبنك ملزم ببيعه هذه السلعة إذا اشتراها).

4)الإيجار (المتاجرة) [2]:

تعرف الإجارة عل أنها:عقد على منفعة مباحة معلومة،مدة معلومة ،من عين معلومة ،أو موصوفة في الذمة ،وعمل بعوض معلوم.

كما تعرف أيضا على أنها :عقد يريد على منافع الأعيان المؤجرة "محل العقد " التي يسلمها المؤجر للمستأجر لينتفع بها مقابل إجارة معلومة،ومعه يضل المؤجر محتفظ لملكية العين المؤجرة التي يلتزم المستأجر بردها إليه بعد انتهاء مدة الإيجار. ولايجارة عدو شروط نذكر منها:

-أن يكون المؤجر مالك للمنفعة ،فلا يتعلق بها حق للغير .

-أن تكون المنفعة معلومة علما نافيا للجهالة .

-أن يكون الثمن معلوم جنسا ونوعا وصفة.

الايجارة في البنوك الإسلامية [3]:

[1] – محمود حسين الوادي ،مرجع سبق ذكره ،ص196.

[2] -لمصادفة مختار ،طمبو عبد القادر ،إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص مالية مؤسسة ،جامعة احمد دراية ادرار ،2018-2019 ،ص 11.

[3] -مصطفى كمال السيد طايل ،مرجع سبق ذكره ،283 .

تقوم البنوك الإسلامية من خلال شراء الأصول والمعدات والآلات الصناعية والسفن.....الخ،ثم تقوم بتأجيرها لم يستخدمها من رجال الإعمال وأصحاب المصانع والورش والمنتجين مقابل دفع أقساط محددة للبنك ،وقد تؤول الملكية في نهاية مدة التأجير إلى المستأجر ،إذا رغب في ذلك.وهنا يتضح إن أسلوب التأجير التمويلي يعتبر وسيلة استثمارية مرنة ومناسبة للمتعاملين مع البنوك الإسلامية.

5)بيع السلم [1]:

هوبيع سلعة آجلة موصوفة في الذمة بثمن يدفعه عاجلا في مجلس العقد

هذا وتحقق صيغة بيع السلم مصلحة لكل من البائع والمشتري ،فالبائع يحصل على ثمن سلعته قبل أن يسلمها للمشتري ويستفيد من السيولة الصرف على إنتاج السلعة وتغطيته احتياجاته العاجلة،والمشتري يستفيد بشراء سلعة ارخص من سعر السلعة في تاريخ تسليمها مما يحقق له ربح معقول إذا رغب في إعادة بيعها بعد تسليمه لها

5-1)بيع السلم في البنوك الإسلامية [2]:يستخدم عقد السلم في البنوك الإسلامية لتمويل التجارة،حيث يك0ون البنك رب السلم ويكون التاجر المسلم إليه،والبضاعة المراد تمويل شرائها المسلم فيه ،حيث يحصل التاجر على المال من البنك عاجلا مقابل تسليمه للبضاعة المتفق عليها أجلا حيث يتاح للتاجر أن يستخدم أموال السلم في شراء المواد الأولية للسلعة الموصوفة المطلوبة أو في دفع أثمان بضاعة المصانع أو المزارع التي سوف تبيعه ما سوف يتاجر فيه.

6)الاستصناع [3]:

الاستصناع لغة:مصدر ثلاثي مزيد بثلاثة أحرف ،من استصنع أي طلب صنعة،ويقال اصطنع فلان قلما أي طلب أن يصنع له قلما،ويطلق هذا اللفظ في البيوع فيقال عليه "بيع الاستصناع"وهو عقد على بيع شيء موصوف في الذمة وصفا نافيا للجاهلة محدد الثمن والزمن ومكان التسليم،كما أن عقد الاستصناع عند الحنفية والحنابلة على غير وجه السلم أما الشافعية والمالكية فألحقوه بيع السلم.

الاستصناع هو شكل من أشكال تمويل إنتاج السلع في مرحلة ما قبل الشحن أو مرحلة الإنتاج بمعنى تمويل عملية السلعة ذاتها (رأس المال العامل)،ويرى الفقهاء أن الاستصناع هو عقد بين البائع او المنتج

[1] –سمير رمضان الشيخ ،المصرفية الإسلامية ونهضة الأمة ،الطبعة الأولى ،جمهورية مصر القاهرة 2015،ص25.

[2] –محمد محمود العجلوني ،مرجع سبق ذكره، ص216.

[3] –مصطفى كمال السيد طايل ،مرجع سبق ذكره،ص294.

والمشتري لكنهم اختلفوا في مدى التزام هذا العقد،ويرون إن الحالة الوحيدة التي يمكن فيها للمشتري إن يبطل العقد ،هو عندما يسلم البائع سلعا غير مطابقة للموصفات.

6-1)الاستصناع في البنوك الإسلامية: [1]:يتم الاستصناع في البنوك الإسلامية بتمويل مشروع معين تمويلا كاملا بواسطة التعاقد مع المستصنع "طالب الصنعة" على تسليمه المشروع كاملا بمبلغ محدد ومواصفات محددة وفي تاريخ معين ومن ثم يقوم المصرف بالتعاقد مع مقاول أو أكثر بتنفيذ المشروع حسب الموصفات المحددة ،ويمثل الفرق بين مايدفعه البنك وما يسجله على حساب المستصنع الربح الذي يؤول إلى المصرف

7) المزارعة:هي عقد شركة على زراعة ارض زراعية "صالحة لزراعة" وفيها طرفان:

صاحب الأرض وهو شريك بالأرض أساسا،صاحب العمل هو المزارع الذي يقوم بالعمل في الأرض بجهده وخبرته وقد يتفق الطرفان على أن يقدم أي منهما ما تبقى من عناصر الزراعة الأخرى ويوزع الخارج من الأرض "المحاصيل الزراعية"بينهما حسب الاتفاق.

7-1)المزارعة في البنوك الإسلامية [2]:لقد حث الإسلام على الزراعة والاشتغال بها،حيث إن القرضي في كتابه(الجامع لأحكام القران الكريم) قد فسر قوله تعالى كمثل حبة انبتت سبع سنابل في كل سنبلة مئة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم(سورة البقرة الآية 261) على انه دليل على أن اتخاذ الزرع من أعلى الحرف التي يتخذها الناس والمكاسب التي يشتعل بها العمال ولهذا ضرب الله المثل وقد جاء في فضل المزارعة عن جابر أبنى عبد الله إن النبي ﷺ قال ما من مسلم يغرس غرسا إن يزرع زرعا فيأكل منه طيرا أو إنسان أم بهيمة إلا كان له صداقة (رواه البخاري) وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال "التمسوا الرزق خبايا الأرض يعني الزراعة (رواه الترميزي).

حيث تتمثل أهمية الزراعة في وقتنا الحالي إلى أن معظم المجتمعات الإسلامية تستورد معظم المنتجات الزراعية الأساسية من الخارج خاصة القمح والسكر والأرز واللحوم البيضاء.

[1] -مختار بونقاب ،دور الهندسة المالية في تطوير منتجات المؤسسات المالية الإسلامية ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ،كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير ،مالية مؤسسة ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2011-2012، ص48.

[2] -محمد محمود العجلوني ،مرجع سبق ذكره ،ص217.

8)المساقاة [1]:

المساقات هي نوع شركة على أن تكون الأشجار من طرف والتربية "الرعاية "من طرف آخر ،وان يقسم التمر الحاصل بينهما .فالمساقاة كالمزارعة ،غير انه في المساقاة يتم تسليم الأشجار للعامل الذي يقوم على سقيها ورعايتها على ان يكون الحاصل من الثمار بينهما حسب الاتفاق.

وشروط المساقاة كشروط المزارعة وتكون الأشجار في المساقاة مكان الأرض في المزارعة ،حيث يشترط تسليم الأشجار إلى العامل ،وتكون حصة كل طرف جزء شائع من الثمار،وفي حالة فساد عقد المساقاة يكون الثمر كله لصاحب الأشجار ،وللعامل اجر المثل على عمله.

8-1)المساقات في البنوك الإسلامية [2]:تعتبر المساقات من ضيع توظيف الأموال في البنك الإسلامي في القطاع الزراعي المكملة للمزارعة وبيع السلم ويمكن للبنوك الإسلامية ان تستخدم هذه العقود في تمويل متطلبات المساقاة من عمالة ومياه ومبيدات كيماوية وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمزارعة الكبيرة التي لاستطيع فرد واحد أن يقوم بالعمل فيها فتتناولها شركات خدمات زراعية تاخد تمويل من البنك الإسلامي لانجاز العمالة وشركات المياه والمبيدات الحشرية والكيماوية اللازمة لصيانة ورعاية هذه المزارع على أن يكون العقد بين شركات الخدمات الزراعية والبنك الإسلامي عقد مشاركة في المساقات على أن يقتسما بينهما حصة العمل من الخارج من الزرع ،ويمكن أن يقوم البنك الإسلامي بتأسيس شركات الخدمات الزراعية بهدف الحصول على عقود المساقات مع أصحاب المزارع والكروم الكبيرة

المطلب الثالث: العلاقة بين الرقابة الشرعية والبنوك الإسلامية

تخضع المصارف الإسلامية إلى أنواع من الرقابات،مثل الرقابة المالية و الإدارية ، و الرقابة المصرفية التي يمارسها البنك المركزي ، و الرقابة الشرعية .....و غيرها .

و تعد الرقابة الشرعية احد أهم أنواع الرقابات على أداء عمل المصارف الإسلامية ، نظرا لكونها المهتمة بتحقيق السلامة الشرعية لمنتجاتها و أنشطة هذه المصارف ، بهدف الحفاظ على سمعتها و مصداقيتها وترشيد لقراراتها ، و رفع مستوى الالتزام الشرعي بها ، و أيضا تعطي الضوء الأخضر لما عليه العمل المصرفي على علاته ، أنما عملها تطويع الأعمال المصرفية لتساير أحكام الشريعة .

[1] –موسى مبارك خالد ،صيغ التمويل الاسلامي كبديل لتمويل التقليدي في ظل الازمة المالية العالمية ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات الماستر ،تخصص تحليل الاستراتيجي المالي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة 20اوت 1955 سكيكدة ،2013 ،ص142.

[2] –محمد محمود العجلوني ،مرجع سبق ذكره ص218.

و لقد أجرت هيئة الرقابة الشرعية تطوير للعمل المصرفي في كافة المستويات سواء قي التقعيد المعاملات ، أو في أيجاد البدائل المشروعة لما حرم من المعاملات التي تمارسها المصارف التقليدية ، و من هذه النماذج تطوير هيئات الرقابة الشرعية.

- فيما يتعلق بصيغ التمويل :

1) –المشاركة : لقد تمكنت هيئة الرقابة الشرعية من جعل دور المصارف الإسلامية دورا ايجابيا في مجالات التنمية ، فطورت أسلوب المشاركة الثابتة الذي يعتمد على الشركة الدائمة على مساهمة كل طرف من أطراف المشاركة بنصيب من رأس المال إلى المشاركة المنتهية بالتمليك بتنازل المصرف فيها سنويا عن جزء من حصته إلى عملية المشارك معه بحيث تؤول ملكية المشروع كاملا إليه في النهاية . و أشير هنا إلى إن هذا النوع من المشاركة يساعد في انتشار ملكية المشاريع .

2)– الاستصناع : لقد استطاعت هيئات الرقابة الشرعية تطوير صيغ الاستصناع الذي احتل دورا رئيسيا في استثمارات البنوة الإسلامية ، إذ قامت المصارف بتمويل المباني السكنية و الاستثمارية بنظام عقود الاستصناع ، و ساهمت المصارف الإسلامية في صناعات عديدة كالصناعات الزراعية القائمة على المنتجات الزراعية كالتعليب و التجفيف مثلا .

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المطلب الأول:الدارسات الحديثة والقديمة

الفرع الأول :الدراسات القديمة

1)احمد عبد العفو مصطفى العليات،**الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية .**[1]

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل رسالة الماجستير في الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا،جامعة النجاح الوطني نابلس فلسطين ،2006

تتمحور الدراسة على عرض صورة متكاملة عن الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية وفيما يكمن الدور الرئيسي للرقابة الشرعية داخلا المصارف الإسلامية

نتائج الدراسة:

1)تعتبر المصارف الإسلامية في ظل متطلبات العصر الحديث ضرورة اقتصادية واجتماعية للمجتمعات المسلمة،لما لها من أهداف وغايات سامية ونبيلة تسعى لتحقيقها.

2)تواجه المصارف الإسلامية صعوبات وتحديات ومشاكل جمة من هذه الصعوبات والتحديات والمشاكل منها ما هو داخلي يتعلق بالمصارف الإسلامية نفسها ومنها ما هو خارجي.

3)يوجد بعض المأخذ على المصارف الإسلامية مما يجعلها في أمس الحاجة إلى جهة تضبط وتصحح مسارها تسمى الرقابة الشرعية ولها مسميات أخرى.

4)مفهوم الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية هو التحقق من مدى مطابقة أنشطة المصرف الإسلامي للشريعة الإسلامية الغراء.

5)يختلف الموقع التنظيمي وطريقة تعيين وتحديد مكافآت وشروط تخصصات ومدى عمل واستعفاء وإعفاء وعدد أعضاء الرقابة الشرعية من مصرف إسلامي إلى آخر.

2)احمد الاسلامبولي، **دور الهيئة الشرعية في ضبط أعمال المؤسسات المالية الإسلامية.**[2]

الدورة19،إمارة الشارقة دولة الإمارات العربية المتحدة من26الى 30ابريل 2009

[1] –احمد مصطفى العليات،الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية،رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الفقه والتشريع بكلية الدراسات العلياء،جامعة النجاح الوطني نابلس فلسطين،2006.

[2] –احمد الاسلامبولي،دور الهيئة الشرعية في ضبط أعمال المؤسسات المالية الإسلامية،الدورة19،إمارة الشارقة دولة الإمارات العربية لمتحدة من26الى30ابريل2009

تدور إشكالية هذا البحث في ماهية البيانات والمعلومات الخاصة بالهيئة الشرعية الخاصة بكل مصرف وأنواع الهيئات والتقارير التي تصدرها كل هيئة.

نتائج الدراسة:

1)من الأهمية بمكان أن يتم وضع ميثاق شرف لمهنة الفتوى والرقابة الشرعية يتضمن:

-الشروط المرجعية الواجب توافرها في عضو الهيئة الشرعية.

-خطة الهيئة الشرعية في الإجابة عن الاستفسارات

2)تكون الجمعية العمومية أو من يقوم مقامها هي الجهة المنوط بها تعيين الهيئة الشرعية،وما يتعلق بها من تحديد للأتعاب وكذا ومؤهلات وخبرات أعضائها وليس مجلس الإدارة وذلك لضمان حياد الهيئة ، ولتفادي تضارب المصالح.

3)يجوز أن يصدر تشريع على مستوى المؤسسة المالية الإسلامية يتعرض لعدد أعضاء الهيئة الشرعية . وهنا يتناول التشريع الحد الأدنى لعدد الأعضاء بما لايقل على ثلاثة ،ويترك تحديد الحد الأقصى لما تمليه المصلحة المعتبرة ،أو يتحدد بعدد معقول يحقق المرونة ،ويكون قابل للتعديل عند الإقصاء .

4)جهات ضبط الفتوى والرقابة :تقوم بها الهيئات الشرعية داخل كل مؤسسة مالية إسلامية،وعند الاختلاف فيما بينها يمكن اللجوء إلى الهيئة العليا العالمية الشرعية .وعلى خط موازي تضطلع هيئة المراجعة والمحاسبة الإسلامية بدورها في وضع معايير للرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية

3)مصطفى ابر هيم محمد مصطفى،**نحو منهج متكامل للرقابة** على **المصارف الإسلامية**[1]

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتورة،كلية التجارة"فرع البنات"جامعة الأزهر الشريف مصر 20012.

أهم نتائج الدراسة:

إناطة مهمة التدقيق الشرعي إلى الهيئة الشرعية لا يضمن حصول رقابة شرعية فعالة اذاا ما تركت إليها وحدها،نظرا لما يتطلبه التدقيق الشرعي من إعداد خطط وبرامج وفق معايير مهمة،ووقت كافي لتنفيذ ها وهدا المتطلبات غير متوفرة لأعضاء الهيئة الشرعية.

- ساهم الفراغ الشرعي في ضعف نظام الرقابة الشرعية لمصارف الإسلامية.
- عدم توفر المؤهلين الشرعيين علميا ومهنيا للقيام بأعباء وظيفة التدقيق الشرعي

[1] –مصطفى إبراهيم محمد مصطفى،نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية ،رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتورة ،كلية التجارة فرع البنات ،جامعة الأزهر الشريف مصر 20012.

- تباعيه إدارة التدقيق الشرعي إلى إدارة المؤسسة ا والى أي إدارة أخرى بها مما يخضع أعمالها إلى إدارة الرقابة الشرعية يؤثر على استقلاليتها وموضوعياتها عند أداء عملها.

ويقصد بالتبعية التبعية المالية والإدارية من حيث التعيين والمكافأة والعزل والمسائلة

– عدم توفر العدد الكافي من المكاتب والمؤسسات الاستشارية التي تقدم خدمات التدقيق الشرعي والتي تتمتع بالاستقلالية.

– لم يتم الاستفادة بشكل كافي من معايير المراجعة الدولية ومعايير الضبط والأخلاقيات ومعايير الشرعية لأداء مهمة التدقيق الشرعي بحرفية و مهنية.

– إناطة مهمة التدقيق الشرعي إلى إدارة مراجعة الداخلية (إدارة التفتيش)من خلال مراجعيها بجانب عملهم لا يضمن الحصول على الرقابة الشرعية إلا ادا أسندت لقسم واحد ولوحدة متخصصة داخل هيكلها التنظيمي.

الفرع الثاني:الدراسات الحديثة

1)بن زيطة محمد الأمين،**دور الرقابة الشرعية في تحسين الأداء المالي للمصارف الإسلامية**[1]،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ،كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير قسم علوم مالية ومحاسبة جامعة احمد دراية إدرار 2018–2019

نتائج الدراسة:

- تعد هيئة الرقابة الشرعية أهم ما يميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية.
- تقوم هيئة الرقابة الشرعية برقابة على أعمال المصرف بشكل دوري على كل معاملات المصرف،حيث تقف على الانحرافات الشرعية وتقم باتخاذ الاجرءات اللازمة لتصحيح هده الانحرافات.
- لا تستطيع هيئة الرقابة الشرعية أن تقوم برقابة على كل تعاملات المصرف فتقوم بتدريب الموظفين في الجوانب الشرعية ليقوم هو بطريقة غير مباشرة بالرقابة الشرعية.
- قرارات هيئة الرقابة الشرعية تعتبر قرارات ملزمة ونهائية .

[1] –بن زيطة محمد الأمين،دور الرقابة الشرعية في تحسين الأداء المالي للمصارف الإسلامية،رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ،كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير قسم علوم مالية ومحاسبة جامعة ادرار احمد دراية 20182019

المطلب الثاني:المقارنات بين الدراسات السابقة والدراسات الحديثة

يستنتج من خلال عرض الدراسات السابقة أن جل الدراسات آتت لتكمل ما بدته سابقتها،وتصب هذه الدراسات في العناصر التالية:

- تعريف بالرقابة الشرعية ومكانتها داخل البنوك الإسلامية.
- التطرق إلى أهمية الرقابة الشرعية وكيفية ضبط أعمال البنوك الإسلامية
- عرض مكونات الرقابة الشرعية مع تبيان دور كل منهم.

في حين جاءت الدراسة الحالية حلقة وصل لما بدأته سابقتها من الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع فقد اتفقت دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة من حيث المضمون تقريبا في الجانب النظري،ولهذا حاولنا إن نبرز الدور والإضافة التي تقدمها الرقابة الشرعية للبنوك الإسلامية بصفة عامة لتعطي الصبغة الشرعية للمعاملات داخل البنوك.

خلاصة الفصل الأول

من خلال هذا الفصل يتبين لنا إن الرقابة الشرعية أهم ميزة للمصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف التقليدية الربوبية حيث أصبح وجودها داخل كل مصرف حتمي ومفروغ منه لتنظيم المعاملات البنكية لتتوافق مع الشريعة الإسلامية الغراء ليسمى مصرف إسلامي في معاملته اليومية وهنا يأتي عمل ودور الرقابة الشرعية في التدقيق في كل العمليات والمعاملات كما تبحث عن معاملات جديدة وكذ تطور من المعاملات التقليدية للمصرف ليبقى محافظا على الشرعية في تعاملاته.

الفصل الثاني: الإطار العام لدراسة الميدانية

تمهيد:

بما ان مصرف السلام اعتمد على آلية الرقابة الشرعية كإستراتيجية لمسايرة ومتابعة مدى تنفيذ الأعمال والمهام على مستواه نجد ان هذه الآلية قد أكدت جدارتها وانبتت ثمارها وذالك من خلال ماحققه ويحققه المصرف من تنامي في المؤشرات وتوسيع في الايردات الصافية وكذ ا اعتماد عديد الصيغ التمويلية التي شهدت هذه الأخيرة توسعا في عددها ومضمونها حيث يمكن تحليل هذا الطرح من خلال دراسة اثر الرقابة الشرعية على بعض المتغيرات في المصرف.

وفي هذا الفصل سنقوم بتحليل وتقييم أداء وتطورات عمل الرقابة الشرعية داخل بنك السلام الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2013 الى 2019.

المبحث الأول: قراءة حول بنك السلام الجزائر

المطلب الأول : تعريف ونشأة بنك السلام الجزائر

أولا :النشأة[1]

تأسس بنك السلام –الجزائر في جوان 2006وانطلق نشاطه في أكتوبر 2008براس مال مكتتب ومدفوع قدره (7.2)مليون دينار جزائري،أي ما يعادل (100)مليون دولار أمريكي،وكانذالك في إطار عملية تأسيس مجموعة بنوك السلام في البلدان العربية و الإسلامية ،بعد النجاح الذي حققته الصيرفة الإسلامية،واختيرت الجزائر لتحتضن احد مقراته لما تتمتع به من محيط استثماري الخصب وساعد على هذا الاختيار الانفتاح الاقتصادي الذي كان للجزائر على الدول العربية،كما عززه التقارب الجزائري الإماراتي كون جل رأس مال السلام الجزائر إماراتي، وقد اختار مؤسسو البنك لقناعاتهم الراسخة به،المنهج الصيرفي الإسلامي لعمل البنك وهو منذ ذالك يجتهد في أن يمثل المصرفية الإسلامية أحسن تمثيل، ويسعى إلى التحقق ما استطاع بهذه الصفة.

إن بنك السلام اليوم بعد سنتين من النشاط بدا في ترسيخ قواعده ،وتحقيق أولى أهدافه،والعمل على توسيعه وانتشاره،إذ تنتظر العام المقبل أن يرتفع عدد وكالاته على المستوى الوطني ،حيث تتوزع على كبريات مدن البلاد ، كما يرتقب له التوسع قي العمل بمنتجاته .

ثانيا:التعريف

مصرف السلام – الجزائر[2] بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا صالة الشعب الجزائري في كافة تعاملاته.

كثمرة للتعاون الجزائري اماراتي، جاء تأسيس المصرف بتاريخ 2006/06/08، وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر بتاريخ 2008/10/20 ليبدأ مزاولة نشاطه بتاريخ 2008/09/10 مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة. الجزائر يعمل وفق إستراتيجية واضحة إن مصرف السلام.

[1]-حساني انتصار وآخرون,أهميةأدوات التحليل المالي في تقييم أداء البنوك الإسلامية,مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي,جامعة محمد بوضياف –مسيلة,2019/2018.

[2] https//www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-253-0.html 2020/اوت/17 9:23.

تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم اصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين و المستثمرين.

المطلب الثاني /مبادئ ومنتجات بنك السلام الجزائر

أولا: المبادئ

1- مهمتنا :

إعتماد أرفع معايير الجودة في الأداء، لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية و الإقليمية، و العالمية، مع التركيز على تحقيق أعلى نسبة من العائدات للعملاء و المساهمين على السواء.

2- رؤيتنا :

الريادة في مجال الصيرفة الشاملة، بمطابقة مفاهيم الشريعة الإسلامية، و بتقديم خدمات و منتجات مبتكرة، معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف .

3- قيمنا :[1]

- التميز:

إننا في مصرف السلام–الجزائر نتبنى التميز كثقافة جماعية، و فردية، نسعى لتحقيقها بأعلى المعايير، في كل ما نقومِ به من أعمال، فذلك يعد دافعنا لتحقيق أهدافنا.

- الالتزام

هو شعورنا بالمسؤولية، و عملنا على الإستجابة لكافة الحاجيات المطلوبة، و المنتظرة من قبل متعاملينا و زملائنا.

- التواصل :

لقد جعلنا من التواصل الداخلي/ الخارجي ، أهم أولوياتنا، لإدراكنا أنه الوسيلة المثلى لتقديم

.أفضل خدمة لعملائنا

ثانيا: المنتجات

[1]- https//www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-253-0.html.10:00 17/اوت/2020

منتجات المصرف :

يقترح مصرف السلام–الجزائر مجموعة منتجات و خدمات مبتكرة مما صاغته الصيرفة المعاصرة و يحرص على حسن تقديمها لك.

.1- عمليات التمويل :

مصرف السلام–الجزائر يمول مشاريعك الإستثمارية، و كافة إحتياجاتك في مجال الإستغلال، و الإستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها:

- المشاركة ؛
- المضاربة ؛
- الإجارة ؛
- المرابحة ؛
- الإستصناع ؛
- السلم ؛
- البيع بالتقسيط ؛
- البيع الآجل ؛ الخ...

2-التجارة الخارجية

مصرف السلام–الجزائر، يضمن لك تنفيذ تعاملاتك التجارية الدولية دون تأخير، حيث يقترح عليك خدمات سريعة و فعّالة من:

- وسائل الدفع على المستوى الدولي : العمليات المستنديّة ؛
- التعهدات و خطابات الضمان البنكية .

3-الإستثمار و الإدخار :[1]

هل ترغب في تنمية رأس مالك و إستثمار فائض سيولتك ؟ هل تريد الإستفادة من أفضل شروط موجودة في السوق؟

مصرف السلام-الجزائر يقترح عليك حلول جذابة و آمنة من خلال :

- إكتتاب سندات الإستثمار ؛
- فتح دفتر التوفير (أمنيتي) ؛
- بطاقة التوفير (أمنيتي)؛
- حسابات الإستثمار ، ...الخ

4- الخدمات :

- خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي ؛
- الخدمات المصرفية عن بعد " السلام مباشر "
- خدمة "موبايل بنكنغ" ؛
- خدمة مايل سويفت " سويفتي " ؛
- بطاقة الدفع الإلكترونية " آمنة " ؛
- بطاقات السلام فيزا الدولية ؛
- خدمة الدفع عبر الأنترنت "E-Amina" ؛
- خزانات الأمانات " أمان " ؛
- ماكينات الدفع الآلي ؛
- ماكينات الصراف الآلي ، ...الخ

[1]-https//www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-253-0.html.10:15 17/اوت/2020

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمصرف السلام الجزائر

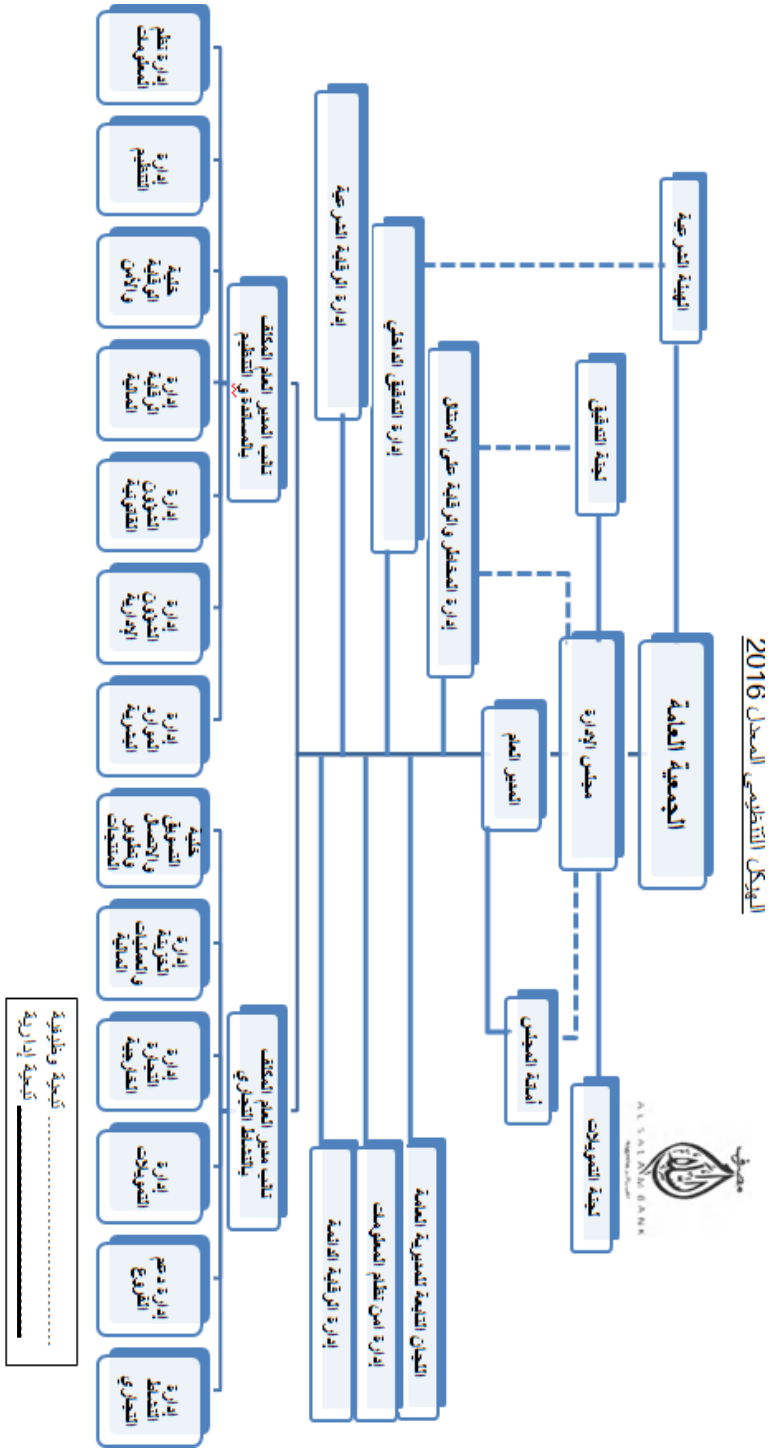

الشكل رقم 01: يوضح الهيكل التنظيمي لمصرف السلام الجزائري

المصدر https//www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-253-0.html شوهد على الساعة 12:53

- بما أننا نعالج موضوع الرقابة الشرعية في البنوك الاسلامية فمن خلال الهيكل يمكن تعريف هيئة الرقابة الشرعية في مصرف السلام – الجزائر كما يلي:

تتشكل الهيئة الشرعية لمصرف السلام–الجزائر: من كبار علماء الشريعة الإسلامية و الإقتصاد ممن لهم إلمام بالعلوم الدينية، النظم الإقتصادية، القانونية، المصرفية و المعاملات الإسلامية ،يتم تعيينهم بإقتراح من مجلس الإدارة و بموافقة الجمعية العامة العادية للمصرف.

إن الهيئة الشرعية لمصرف السلام–الجزائر مستقلة عن الإدارة العامة للمصرف كونها تقوم بمراقبة مدى شرعية المعاملات التي يقوم بها المصرف، و هي المسؤولة الوحيدة عن إصدار الأحكام الشرعية لكل ما يتم رفعه إليها من قضايا و مواضيع متعلقة بالعقود التي يبرمها المصرف مع متعامليه، و القيام بالرقابة على كافة أعمال الإدارة و الفروع للتأكد من موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية مع إمكانية تجنيب الأرباح للمصرف.

و يساعدها في ذلك المدقق الشرعي للمصرف السيد «علي محمد بورويبة» الذي يقوم برفع تقارير دورية للهيئة عن نشاط المصرف.

المبحث الثاني : دراسة تطور وتقييم أداء بنك السلام الجزائر

المطلب الاول:دراسة وتحليل وتطور اداء بنك السلام الجزائر

ويمثل هذ المطلب التطبيقات الحسابية لتقييم وقياس تطور اداء بنك السلام الجزائري للفترة الممتدة مابين 2016الى 2019ونستخلص جداول ورسوم واشكال بيانية وفق المنهجية التالية:

الفرع الاول:تطور ميزانية بنك السلام في الفترة مابين 2016الى2019

1_تطور ميزانية جانب الأصول

جدول رقم (1)تطور ميزانية (الأصول)بنك السلام الجزائر من سنة 2016الى.2019

الاصول	2016	2017	2018	2019
الصندوق البنك المركزي ،العربية العمومية، مركز الصكوك البريدية	**1892368**	**34346456**	**27980262**	27584242
اصول مالية مملوكة لغرض التعامل				
اصول مالية جاهزة للبيع				
تمويل الهيئات المالية	**210776**	**848213**	**276872**	515459
تمويل الزبائن	**29377096**	**4545481**	**75339606**	95582580
اصول مالية مملوكة الى غاية الاستحقاق				
الضرائب الجارية –اصول	**12754**	**26386**	**31254**	40968
الضرائب المؤجلة –اصول	**53056**	**61386**	**123897**	76542
اصول اخرى	**996118**	**61730**	**1185255**	1008461
حسابات الشوبة	**152581**	**335675**	**394440**	512999
المساهمات في الفروع،المؤسسات المشتركة او الكيانات المشاركة	**10000**	**262280**	**12000**	12000
العقارات الموظفة	**357065**	**12000**	**739902**	714078
الاصول الثانية المادية	**3000787**	**576558**	**3939365**	4747742
الاصول الثانية غير المادية	**60318**	**3315923**	**86236**	223896
فارق الحيازة	/	**35627**		
مجموع الاصول	**53103919**	**85775329**	**110109059**	131018967

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية

2_تطور ميزانية جانب الخصوم

جدول رقم(2)تطور ميزانية جانب (الخصوم) بنك السلام الجزائر من سنة2016الى2019

الخصوم	2019	2018	2017	2016
البنك المركزي				
ودائع الهيئات	116778	53031		
ودائع الزبائن	84671904	70615294		
سندات الاستثمار	1911923	14816207		
الضرائب الجارية–الخصوم	686076	746507	136039	316882
الضرائب المؤجلة–خصوم				
خصوم اخرى	2527778	1817870	1407383	1115344
حسابات التسوية	3207078	3501519	2385541	1179441
مؤونات التغطية المخاطر والاعباء	35494	308180	474375	226481
اعانات التجهيز –اعانات الاستثمارات				372485
أصول التغطية المخاطر المصروفية العامة	1322918	945502	551105	
ديون تابعة				
راس المال	15000000	10000000	10000000	10000000
علاوات مرتبطة براس المال				
احتياطات	904791	4820009	5381433	4301347
فارق التقييم				
فارق اعادة التقييم				
ترحيل من جديد	900000-	66925		
نتيجة السنة المالية	4007410	2418015	1181246	1080086

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية

- **الجدول رقم 03 يوضح تطورات الميزانية بين سنتي 2016 و 2019 : (الوحدة : آلاف دج)**

السنوات	2019	2018	2017	2016

مجموع الميزانية	131،018،967	110،109،059	85،775،329	**53،103،919**

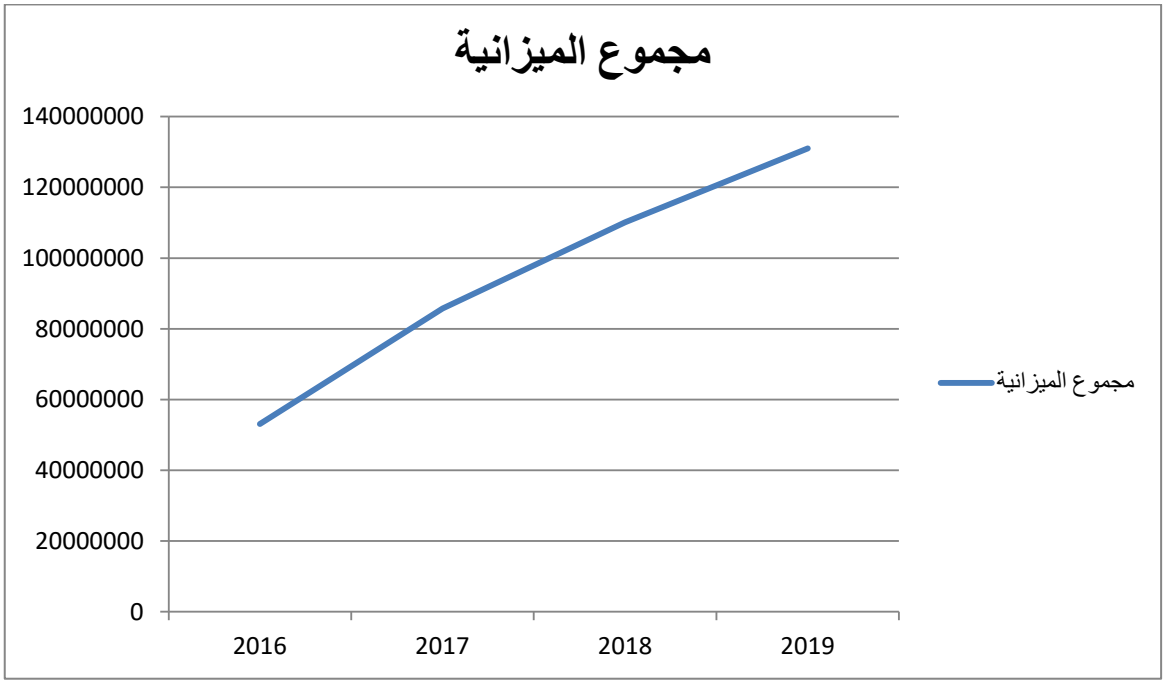

الشكل رقم 02 : **يوضح تطورات الميزانية بين سنتي 2016 و 2019 : (الوحدة : آلاف دج)**

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية

نلاحظ من خلال الجدول رقم(2) الذي يظهر بشكل عام للميزانية العامة الذي تطو تطورا خلال أربع سنوات المدروسة حيث كانت في2016 منخفضة بمبلغ 53103919دج وبدت في الارتفاع في سنتي 2017و2018،775،329دج و110،109،059دج الى ان حقق اكبر عدد في سنة 2019بمبلغ131،018،967دج نستنتج من خلال الجدول ان البنك تحكم في السيولة خلال ثلاث سنوات الأخيرة وقام بتسييرها بالشكل الجيد وهذا راجع لوجود رقابة داخلية استشرافية داخل البنك.

3_تطور خارج الميزانية

جدول رقم(4)تطور خارج الميزانية (الالتزامات الممنوحة والالتزامات المستلمة)لبنك السلام الجزائري من سنة 2016الى .2019

الالتزامات	2019	2018	2017	2016
الالتزامات الممنوحة				
الالتزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية	**9800**			
التزامات التمويل لفائدة الزبائن	**32650526**	**25691174**	**23498892**	11175518
التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية				
التزامات ضمان بأمر من الزبائن	**7733028**	**6652933**	**6399363**	6931390
التزامات محصل عليها				
التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية				
التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	**4667183**	**4074746**	**4466769**	4254978
التزامات أخرى محصل عليها	**105803261**	**49851715**	**32417578**	28003878

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية

المطلب الثاني:تحليل تطورات ومؤشرات الأداء في بنك السلام الجزائر

ويمثل هذ المطلب التطبيقات الحسابية لتحليل وقياس تطور أداء بنك السلام بالنسبة لمتغيراته خلال الفترة الممتدة مابين 2013الى2019 ونستخلص في جدول أشكال بيانية وفق المنهجية التالية:

الفرع الأول:تطور الناتج البنكي بين سنتي 2013الى2019

الجدول رقم (05) يوضح تطورات الناتج البنكي(صافي الايرادات) بين سنتي 2013 و 2019 :

(الوحدة : آلاف دج)

السنوات	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013
الناتج البنكي	9،226،913	7،015،658	3،989،527	2،769،169	2،214،284	2،859،401	**4،021،811**

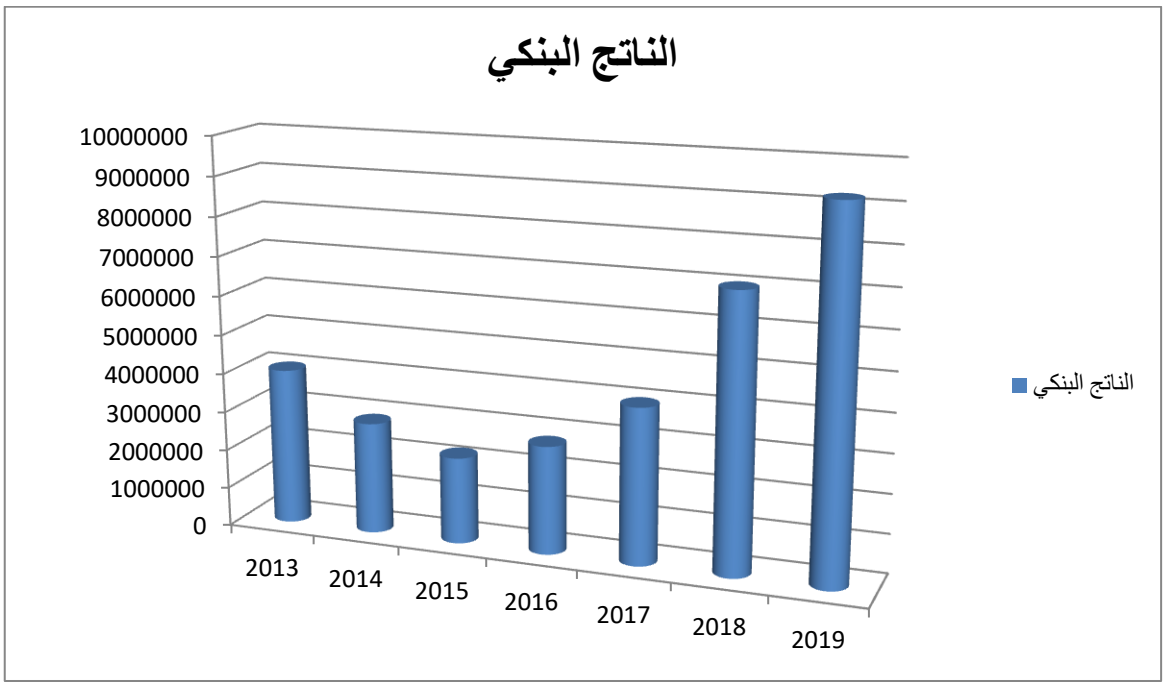

الشكل رقم 03: **يوضح تطورات الناتج البنكي(صافي الايرادات) بين سنتي 2013 و 2019 :**

(الوحدة : آلاف دج)

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية

تحليل الناتج البنكي

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه رقم(3) ان الناتج البنكي انخفض بشكل مفاجئ خلال السنوات من2014الى 2017 بعدما كان مرتفع خلال سنة 2014 وهذا راجع الى غياب الرقابة الى ان ارتفع خلال السنتين 2018و2019 بمبلغ7،015،658دج و9،226،913دج

الفرع الثاني:تطور النتيجة الصافية لبنك السلام الجزائر للفترة مابين2013الى2019

- **الجدول رقم (06) تطورات النتيجة الصافية بين سنتي 2013 و 2019: (الوحدة : آلاف دج)**

السنوات	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013
النتيجة الصافية	4،007،410	2،418،015	1،181،246	1،080،086	301،357	1،383،314	**1،266،660**

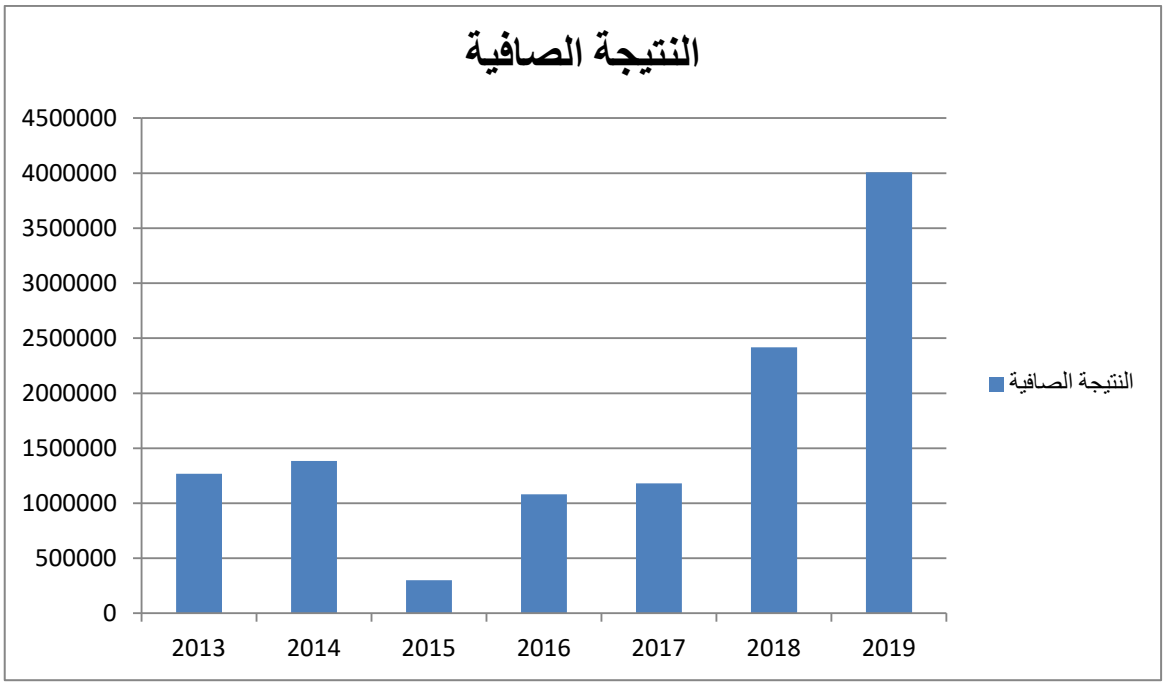

الشكل رقم 04 **تطورات النتيجة الصافية بين سنتي 2013 و 2019: (الوحدة : آلاف دج)**

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية

- نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن النتيجة الصافية شهدت تذبذبا بين ارتفاع و انخفاض، ارتفعت سنة 2014 ومن ثم انخفضت سنة 2015 ، حيث بلغت سنة 2014 مبلغ 314،383،1 دج ثم انخفضت إلى مبلغ 357،301 دج سنة 2015 و هي أشد درجة انخفاض، ثم عادت إلى الارتفاع تدريجيا إلى أن بلغت 4 ،410،007دج سنة 2019 .

الفرع الثالث: تطور حجم الودائع لبنك السلام الجزائر للفترة مابين 2013الى2019

جدول رقم(7) تطور حجم الودائع لبنك السلام الجزائر للفترة مابين 2013الى2019

- الجدول رقم (07) يمثل تطور حجم الودائع لبنك السلام مابين 2013 و 2019: (الوحدة آلاف دج)

السنوات	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013
حجم الودائع	84،671،904	70،615،294	53،717،182	29،084،236	19،407،756	15،409،819	**19،084،716**

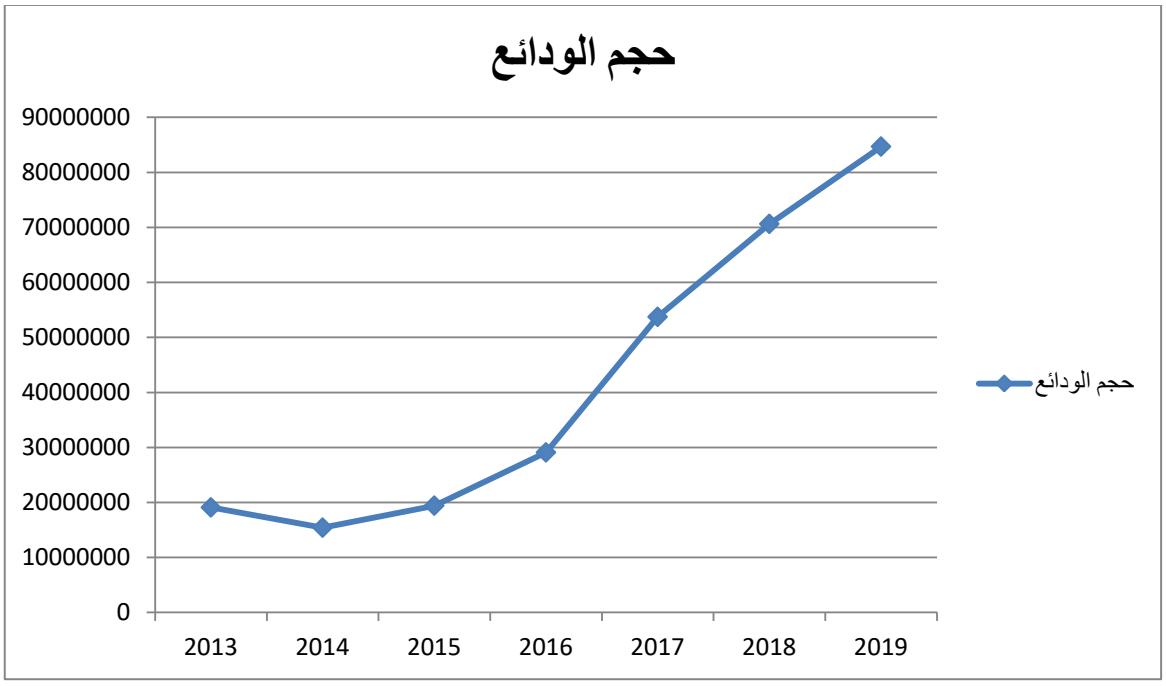

الشكل رقم 05 : **يمثل تطور حجم الودائع لبنك السلام مابين 2013 و 2019: (الوحدة آلاف دج)**

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية

نلاحظ من خلال البيان أعلاه أن حجم الودائع الحائز عليها البنك شهدت تذبذبات من سنة لأخرى، حيث لاحظ انخفاض سنة2014قدر ب15409819دج بعدما كان19084716دج في سنة2013،وهذا يدل على عدم قيام الرقابة الشرعية بعملها على أكمل وجه ،ثم ارتفع إلى سنة 2019ب8467904دج وهذا راجع إلى عمل الرقابة بدقة ومصداقية بالأحكام الشرعية.

الفرع الرابع: تطور معدلات التمويل للمشاريع الاستثمارية للفترة مابين2013الى2019

جدول رقم(8): تطور معدلات التمويل للمشاريع الاستثمارية للفترة مابين2013الى2019

- **الجدول رقم (08) يوضح معدلات التمويل المقدمة من طرف بنك السلام للأفراد و الزبائن: (الوحدة آلاف دج)**

السنوات	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013
تمويلات الاستغلال	392،168،53	302،244،42	656،143،27	054،169،20	805،567،16	234،066،15	**910،696،19**
تمويلات الاستثمار	094،333،11	621،487،10	368،171،8	447،866،7	485،430،6	378،649،8	**262،104،7**
الإجارة (أصول منقولة+عقارية)	326،088،14	087،204،11	721،066،7	167،205،2			
تمويلات عقارية	808،029،3	893،246،2	376،376،1	700،494	031،92	348،143	**613،412**
تمويلات استهلاكية	640،742،16	952،587،11	767،653،3	826،46			

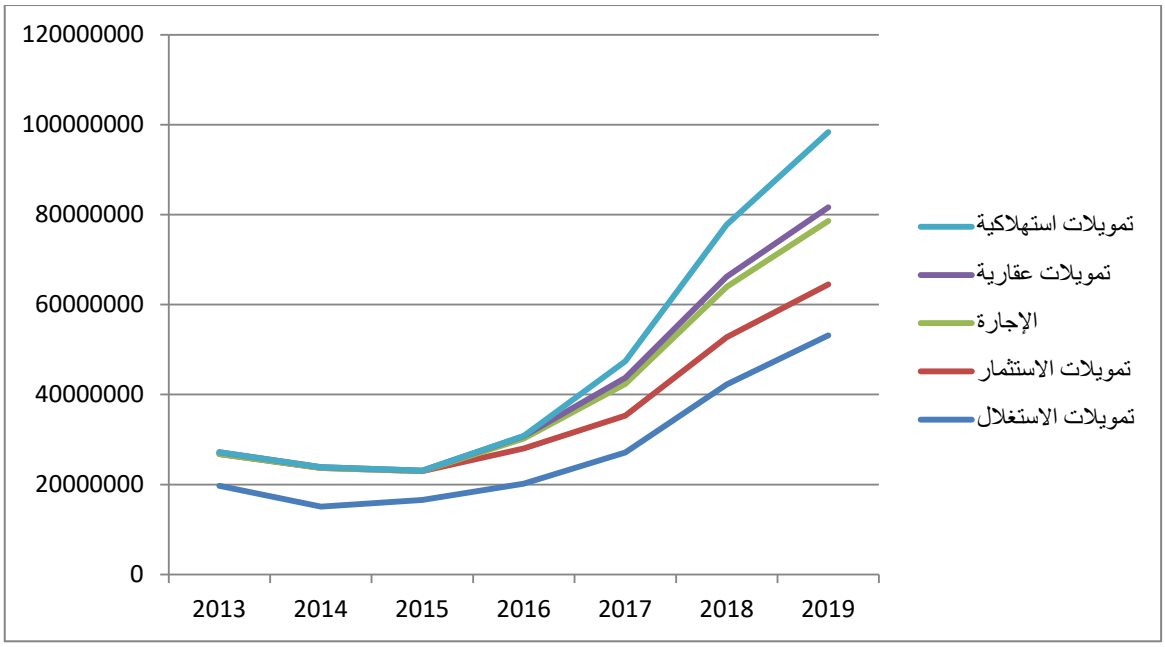

الشكل رقم 06: **يوضح معدلات التمويل المقدمة من طرف بنك السلام للأفراد و الزبائن: (الوحدة آلاف دج)**

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن البنك يعطي أهمية بالغة لتمويلات الاستغلال حيث بلغت 53168392دج خلال سنة2019،أما بالنسبة لتمويلات الاستثمار كانت اصغر من تمويلات الاستغلال وذلك لعدم وجود رقابة داخلية،أما الإجارة والتمويلات الاستهلاكية فظهرتا سنة 2016.

التمويلات الاستهلاكية بلغت16742640دج سنة2019بعد أن كانت3653767دج وهذا يرجع إلى لسوء تسيير الرقابة اوبالاحرى عدم وجود هيئة رقابية في هذا المجال التمويلي.

،أما الإجارة فشانها شان التمويلات الاستهلاكية فهي في تزايد من سنة إلى أخرى حيث بلغت 14088326دج سنة 2019ويوضح هذا ان المراقبة الشرعية لعمليات البنك اثبتت انه تم تصحيح الاخطاء وتحسين الاداء وفق احكام الشريعة الاسلامية

أما فيما يخص التمويلات العقارية فكانت ضعيفة حيث بلغت3مليون دج خلال سنة 2019وهذا راجع لعدم وجود التطبيق الشرعي لجميع معاملات البنك.

الفرع الخامس: تطور صيغ التمويل المعتمدة في المصرف خلال الفترة مابين2013الى2019

جدول رقم(9)تطور صيغ التمويل المعتمدة في المصرف خلال الفترة مابين2013الى2019

- **الجدول رقم (09) يوضح صيغ التمويل المعمول بها في مصرف السلام–الجزائري ما بين 2013 و 2019 : (الوحدة الاف دج)**

السنوات	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013
المرابحة	392،168،53	302،244،42	656،143،27	054،169،20	805،567،16	234،066،15	**910،696،19**
المضاربة	094،333،11	621،487،10	368،171،8	447،866،7	485،403،6	378،649،8	**262،104،7**
الإجارة	941،081،5	784،030،4	795،154،3	005،383،1			
السلم	146،209	769،47	145،27	793،63	956،39	515،80	**461،551،1**
الاستصناع	385،006،9	303،173،7	926،911،3	162،822			

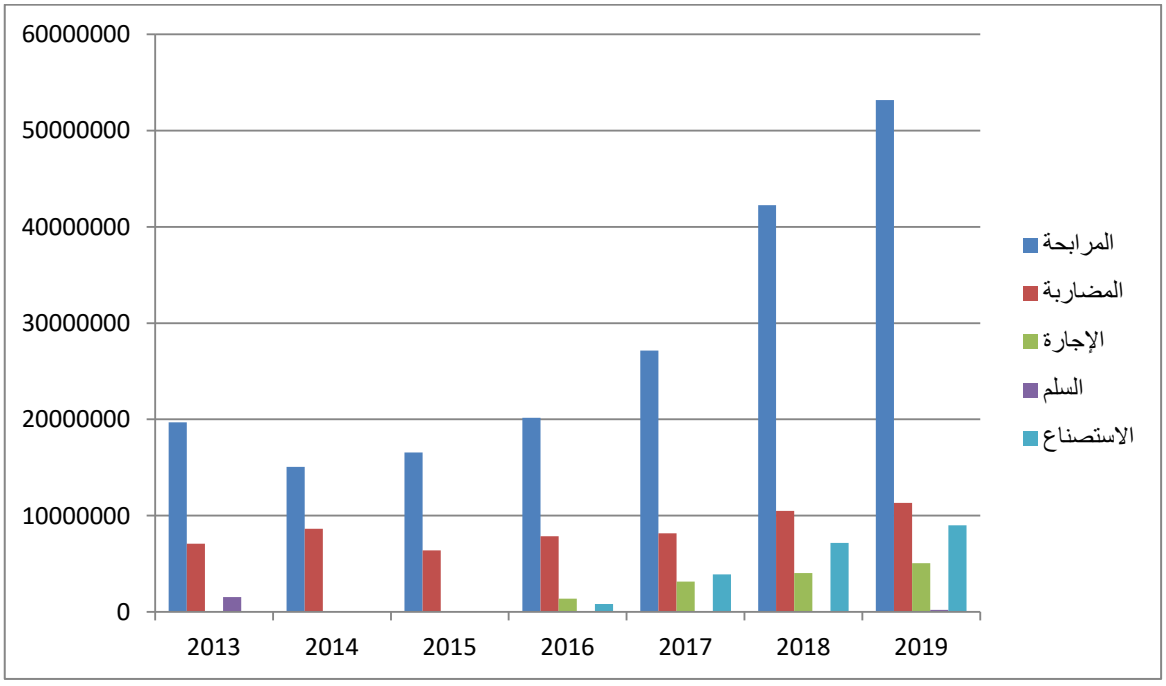

الشكل رقم07: **يوضح صيغ التمويل المعمول بها في مصرف السلام–الجزائري ما بين 2013 و 2019 : (الوحدة الاف دج)**

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية

نلاحظ من خلال البيان أعلاه أن هناك تطور التمويل بالمرابحة من سنة لأخرى باستثناء سنة2014،حيث شهدت انخفاض في التمويل بالمرابحة من19696910دج الى15066234دج بفرق قدرب4630676دج

تم ارتفع الى 53168392دج سنة 2019 ومنه نستنتج أن في سنة2014 عدم وجود بعض عمليات المرابحة المستندات المثبتة لشراء البنك السلع وتسليمها.

-أما بالنسبة للمضاربة فقد شهدت ارتفاع سنة2014 وانخفضت سنة2015 من8649378دج الى6403485دج بفرق قدر ب2245893دج ثم عاد للارتفاع إلى أن بلغ 11333094 دج ومنه نستنتج ان في سنة 2015 غياب رقابة داخلية في البنك.

أما سنة 2016اعتمد البنك صيغة التمويل الإجارة والتمويل بالاستصناع فقد تطور خلال4سنوات إلى أن بلغ الاستصناع 9006385دج سنة2019،أما التمويل بالإجارة فبلغ 5081941دج. وهذا راجع إلى نجاعة البنك في التعامل بهذه الصيغ.

خاتمة

خاتمة عامة :

تعد الرقابة الشرعية اهم ما يميز المصارف الإسلامية على المصارف التقليدية الربوية ,على أساس الدور الهام الذي تؤديه في ضبط أنشطة المصارف الإسلامية من الناحية الشرعية خاصة وان تجربتها تعتبر حديثة نسبيا.

ومن اجل تفعيل دور الرقابة الشرعية لابد من وجود هيئتين(هيئة الفتوى,التدقيق الشرعي)

وبالتالي حاولنا من جراء هده الدراسة معالجة إشكالية الموضوع التي تدور حول فيما تتجلى اسهامات الرقابة الشرعية في تحسين أداء البنوك الإسلامية ؟و قمنا بإجراء دراسة ميدانية لبنك السلام الجزائر فتوصلنا الى بعض الاستنتاجات والتي تتمثل فيما يلي:

1)تلعب الرقابة الشرعية بتقنيتها الحديثة دورا أساسيا وكبيرا في تحسين أداء البنوك الإسلامية من خلال تطبيق الأساليب والنظم الحديثة في تقييم وقياس الأداء وفق مؤشرات ومعايير متطورة تساعد في الحرص على سلامة المراكز المالية وتجنب المخاطر المحتملة وغير المحتملة وذلك في اطار شرعي.

2)تعدد طرق تقييم أداء البنوك الإسلامية يتعدد مقاييس ومعايير الجهة التي تقوم بالتقييم فيتغير التقييم بتغير الهدف منه والجهة القائمة بالتقييم,فتقييم الادارة التنفيذية للبنك الإسلامي يختلف عن تقييم العملاء وتقييم الهيئات الرقابية.

3)يفرض بنك الجزائر على بنك السلام تقديم القوائم المالية والتصريحات الدورية ينفس الشكل الموجد مع كل البنوك التابعة له.

4)لايوجد قانون خاص بالبنوك الإسلامية في الجزائر.ومنه لايوجد تفسيرا في ان يعمل بنك السلام تحت قانون النقد والفرض وبدعي انه لايمارس الافتراض والافتراض.يعني عدم منح قروض اواقراض قروض من مؤسسات مالية .على عكس البنوك التقليدية.

النتائج المتعلقة باختيار الفرضيات:

-الفرضية التي تنص على ان للرقابة الشرعية اسهامات فاعلة في تحسين أداء البنوك الإسلامية تحققت حيث يتوقف ذلك على كفاءة استغلال الموارد البشرية وفق الصيغ الاستثمارية الإسلامية.

-بالنسبة للفرضية المتمثلة في الرقابة الشرعية اثبتت نحاعتها في تحسين أداء البنك تحققت وذلك من خلال التحكم في تقنيات نظم الرقابة و التدقيق المحاسبي و الشرعي بالقيام بمنافسة البنوك التقليدية وذلك بتقديم خدمات مالية مع المشاركة في الربح والخسارة.

-الفرضية التي تنص على ان الرقابة الشرعية جنبت البنك من الوقوع في العديد من المخاطر والمخلفات الشرعية تحققت من خلال مراجعة القوائم المالية ورفع تقرير الى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية مع بيان الملاحظات الشرعية عليها في نهاية كل سنة حول الأمور الشرعية التي تخص تعاملات المصرف.

النتائج والتوصيات:

تتمثل اهم النتائج المتوصل اليها من خلال التحاليل النظرية وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

توصلنا الى مجموعة من النتائج أهمها: **التوصيات**:
بناء على النتائج المتوصل خلصنا الى مجموعة من التوصيات
ضرورة انشاء هيئة رقابة شرعية فرعية مصغرة تكون داخل فروع المصرف لتسرع من عملية الرقابة واكتشاف الانحرافات الشرعية قبل ان ترسل لهيئة الرقابة الشرعية في المصرف الرئيسي.
ضرورة خضوع الموظفين لدورات تكوينية على فقه المعاملات الشرعية.
اشتراط على الموظفين الجدد الذين يريدون ان يعملوا بالمصرف ان يكون لديهم اطلاع ولو متوسط على الاحكام الشرعية التي تخص المعاملات المصرفية
استقلالية هيئة الرقابة الشرعية خاصة من جانب الأجور لكي لا تمارس عليهم أي ضغوطات.
اصدار التشريعات تلزم المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بتنفيذ جميع الفتاوى والتوجيهات الصادرة عن هيئات الرقابة الشرعية في قوانين الدول التي تعمل فيها تلك المصارف.
ضرورة فتح قناة اتصال بين هيئات الرقابة الشرعية والمستثمرين لمعرفة ارائهم وتدارك الأخطاء اثناء تنفيذ العقود من قبل موظفي المصرف.
ضرورة استحداث جهاز رقابي متخصص بمتابعة الفتاوى والتوجيهات الصادرة عن هيئات الرقابة الشرعية (الرقابة المصاحبة واللاحقة).
اشتراك المستثمرين في اختيار وانتخاب هيئات الرقابة الشرعية وعدم اقتصار ذلك على المساهمين فقط.
انشاء إدارة متخصصة لمتابعة ومراقبة اعمال البنوك الإسلامية لدى البنك المركزي على ان تضم متخصصين في عمل البنوك الإسلامية والاقتصاد الإسلامي.

توصيات الدراسة التطبيقية:

يجب ان يرفع بنك السلام من حصة التمويل بالمضاربة والمشاركة للمساهمة في خدمة الاقتصاد الوطني.
تشجيع بنوك إسلامية دولية لدخول السوق الوطنية ومنع احتكار العمل البنكي الإسلامي وفتح مجال المنافسة فيما بين البنوك الإسلامية الجزائرية.
فتح نوافذ إسلامية في البنوك الوطنية وتلاك مجال للبنوك للاختيار نحو التحول للعمل المصرفي الإسلامي.

افاق البحث في هذا الموضوع:

في الأخير تجدر الإشارة الى ان هذا البحث يمثل مرحلة تمهيدية وتحضريه لبحوث أخرى تكمله تحث في كل ما من شانه ان يبن دور الرقابة الشرعية في تحسين أداء البنوك الإسلامية ويمكن لهذا البحث ان يكون بداية لدراسات أخرى ف هذا المجال منها:
كيف تقوم ال ما هي الإجراءات التي تقوم بها الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.
رقابة الشرعية بأعمال المصارف الإسلامية ؟وما هي ابرز معاملاتها.
ما هي مراحل انشاء صياغة تمويلية في المصارف الإسلامية من طرف هيئة الفتوى.

ختاما:املنا كبير في ان تكون لتوصيتنا هذه اذان صاغية من قبل القائمين على تلك المصارف الإسلامية ,وان يكون شعارهم دائما رحم الله امرئ قام في اعوجاجي ,فكل ابن ادم خطاء ,وخير الخاطئين التوابون.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع:

اولا: الكتب

1. إبراهيم عبد الحليم عباد،مؤشرات الأداء للبنوك الإسلامية ،الطبعة الأولى دار النفائس لنشر والتوزيع عمان ،2008
2. سمير رمضان الشيخ ،المصرفية الإسلامية ونهضة الأمة ،الطبعة الأولى ،جمهورية مصر القاهرة 2015
3. عماد عزازي ،دور المصارف الإسلامية في تدعيم السوق المالي ،الطبعة الأولى ،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ،2010
4. عيسى محمد الغزالي ،أدوات المصرف الإسلامي ،الطبعة الأولى ،المعهد العربي لتخطيط الكويت ،2005
5. غسان السبلاني ،المصارف الإسلامية ،الطبعة الأولى ،دار المنهل اللبناني بيروت ،2012
6. فادي محمد الرفاعي،المصارف الإسلامية ،الطبعة الأولى منشورات الحلبي الحقوقية ،2004
7. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها مبادئها تطبيقاتها المصرفية، الطبعة الأولى دار المسيرة لنشر والتوزيع 2000
8. محمود حسين الوادي وآخرون ،الاقتصاد الإسلامي ،الطبعة الأولى، دار المسيرة لنشر والتوزيع ،عمان ،2010
9. مسدور فارس،التمويل الإسلامي، دار هومه لنشر والتوزيع ،الجزائر 2007
10. مصطفى كمال السيدطايل ،البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي،الطبعة الأولى ،دار أسامة لنشر والتوزيع ،عمان الأردن،2012
11. نعيم نمر داود ،البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي ،الطبعة الأولى ،دار البداية لنشر والتوزيع عمان،2012

ثانيا:البحوث العلمية

1. احمد عبد العفو مصطفى العليات،الرقابة الشرعية على إعمال المصارف الإسلامية،رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطني نابلس فلسطين 2006

2. بن زيطة محمد الأمين،دور الرقابة الشرعية في تحسين الأداء المالي للمصارف الإسلامية،رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر،كلية علوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير،جامعة احمد دراية ادرار،2018-2019
3. بولال خالد،دور الرقابة في ضبط وترشيد نفقات الجماعات الإقليمية،رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر،كلية علوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير،جامعة احمد دراية إدرار،2019
4. حساني انتصار وآخرون،أهمية أدوات التحليل المالي في تقييم أداء البنوك الإسلامية ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي،جامعة محمد بوضياف – مسيلة،2019/2018.
5. العربي مبروكة،دور الهندسة المالية الإسلامية للحد من مخاطر صيغ التمويل الإسلامي صيغ التمويل بالمرابحة ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة احمد دراية ادرار،2010
6. لمصادفة مختار ،طمبو عبد القادر ،إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص مالية مؤسسة ،جامعة احمد دراية ادرار ،2018-2019
7. مختار بونقاب ،دور الهندسة المالية في تطوير منتجات المؤسسات المالية الإسلامية ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ،كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير ،مالية مؤسسة ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2011-2012
8. موسى مبارك خالد ،صيغ التمويل الاسلامي كبديل لتمويل التقليدي في ظل الازمة المالية العالمية ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات الماستر ،تخصص تحليل الاستراتيجي المالي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة 20اوت 1955 سكيكدة ،2013

ثالثا:مداخلات وملتقيات

1. احمد الاسلامبولي، دور الهيئة الشرعية في ضبط أعمال المؤسسات المالية الإسلامية، الدورة19،إمارة الشارقة دولة الإمارات العربية لمتحدة من26الى30ابريل2009

رابعا: المواقع

1. https//www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-253-0.htm l متاح في الموقع الرسمي للبنك نم الطلاع عليه بتاريخ092020/05 على الساعة 12:53

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على اثر الرقابة الشرعية في تحسين من أداء البنوك الإسلامية ومن اجل ذالك أجريت دراسة إحصائية لمصرف السلام الجزائر وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها

الرقابة الشرعية تعد احد أركان المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وطوق نجاتها من المخالفات الشرعية،وكذالك صمام أمانها الذي يحفظها من الانحراف عن منهجها،ووجود رقابة شرعية بالمصارف الإسلامية أمر بالغ الأهمية حيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة احتياجات المؤسسات المالية الإسلامية لتقوم بناء عليها بابتكار المنتجات الإسلامية البديلة لتمكن تلك المؤسسات من الانطلاق في عملها انطلاقة سليمة لا تتعثر أمام الأزمات

الكلمات المفتاحية:الرقابة الشرعية،المصارف الإسلامية

Abstract

The study aims to improve the performance of Islamic banks. It is a statistical study. Algeria has reached the conclusion of a study، the most important of which is

You enter them in securities, copying, copying, copying, copying، copying, and their presence at the present time. These institutions are from the markets in a sound start that does not get stuck in the face of crises

Keywords: keywords, Islamic court